

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الأربعاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ و ١٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

المنافشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل
مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول
الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة الآن
مناقشتها المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي
الرئيس، احتراماً لدعوتكم إلى الاختصار، سأوزع النص
الكامل لبيان بلدي وسأدلي هنا بالنسخة المختصرة.

إن السببين الحقيقيين للإنفاق الفظيع على التسليح
هما الصراعات التي لم تُحل والتفاوت الاستراتيجي. إن عدم
التماثل في مجال الأسلحة التقليدية في مناطق الصراع يعزز
انعدام الأمن ويزيد الإنفاق العسكري. وتعمل إمدادات
الأسلحة بدوافع استراتيجية أو تجارية إلى المناطق المتوترة أو
التي تمزقها الصراعات على الإخلال بالتوازن الاستراتيجي

الحساس، وتعزز السعي لتحقيق القدرات التقليدية المتوازنة،
أو في حالة وجود فارق لا يمكن السيطرة عليه، الاضطرار
للحصول على الأسلحة النووية والقدرات في مجال القذائف.
وبالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، يجب
أن يكفل تحديد الأسلحة التقليدية ترجمة التصريحات بشأن
التخفيضات المتوازنة في مجال الأسلحة التقليدية إلى إجراءات.

وينبغي السعي لتحقيق الصفر الشامل جنباً إلى جنب
مع نزع السلاح التقليدي. ينبغي للقضاء على الأسلحة
النووية ألا يفسح المجال لحدوث احتلال في التوازن التقليدي
لا يمكن تغييره. الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة
الاستثنائية العاشرة تدعو إلى

”التخفيض المتوازن للقوات المسلحة
والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص
من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار
بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة
حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها“ (S-10/2)،
(الفقرة ٢٢)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وعلى أية حال، لا ينبغي انتقاد صفقات الأسلحة التي تعقد بين دولتين ذواتي سيادة لا تخضعان لأي حظر على الأسلحة من الأمم المتحدة.

السيدة دياكو (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية):

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذه اللجنة، أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل في أدائكم واجباتكم. ونحن على ثقة بأن قيادتكم ستوجه مداولاتنا لتحقيق نتيجة ناجحة.

كما أشار وفدي في بيانه الذي أدلى به في المناقشة العامة لهذه الدورة، نحن نعتقد أن انتشار الأسلحة يشكل خطراً كبيراً في أي جزء من العالم. وتعدد آثاره الضارة المحضة على العالم النامي، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تحدياً كبيراً ليس في وجه صون السلم والأمن في بلدان منطقتنا، ولكن أيضاً أمام هوضها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ترحب إثيوبيا بأنه قد تم بتوافق الآراء في حزيران/يونيه اعتماد تقرير اجتماع الدول الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/BMS/2010/3). ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

وما برحت حكومة إثيوبيا تعمل عن كثب مع الشركاء في المنطقة وخارجها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبالاتساق مع ذلك اتخذت الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية المعنية

باكستان تؤمن إيماناً راسخاً بأن بناء الثقة والحد من التسلح في السياقات الإقليمية ودون الإقليمية يكتسي أهمية بالغة. ومن بين قراراتنا التقليدية في اللجنة الأولى، تتعلق ثلاثة منها بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي وتدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي. في وقت سابق من هذا العام، اقترح وفدنا إلى مؤتمر نزع السلاح إضافة البند "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وهناك عامل يزيد من التعقيد وهو صناعة الأسلحة التقليدية المتطورة بقدرة على الفتك تقترب من قدرة أسلحة الدمار الشامل، من دون تداعيات العلاقات العامة. ويجب على آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة معالجة هذا الجانب على وجه السرعة. اقترحت باكستان، في منطقتها، وضع نظام استراتيجي لضبط النفس ذي ثلاثة محاور. باكستان تتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية الأسلحة التقليدية. كما أننا نؤيد استمرار المفاوضات في الاتفاقية لتحقيق توافق في الآراء بشأن الذخائر العنقودية.

في سياق برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نحن نتطلع اجتماع مثير للخبراء الحكوميين في أيار/مايو ٢٠١١. ونحن نعتقد أنه ينبغي تعزيز برنامج عمل توافقي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدلاً من أن تحل محله الصكوك الموازية.

فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة المحتملة، نحن نؤيد اتباع نهج تدريجي وشامل وتوافقي وموضوعي ومتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي احترام سيادة الدولة في صنع القرار والمحافظة عليها. وينبغي تجنب الإدارة التفصيلية،

أحد البلدان الأوائل التي تنضم إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إذ وقعت عليها في عام ١٩٩٧، وأصبحت دولة طرفا فيها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

ووفقا لبرنامج العمل بشأن الألغام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، تتواصل العمليات الإنسانية لإزالة الألغام في مناطق عفر وتغراي وصومالي. وبفضل البرنامج تم الإفراج عن أراض يبلغ مجموع مساحتها ١٦ كيلومترا مربعا، عن طريق عمليات إزالة الألغام الإنسانية المتكاملة، وقد سُلمت لسكان المنطقة الذين يصل عددهم إلى ٣٠٠ ١٣١ إنسان. ومع احتساب المستفيدين غير المباشرين يُقدر أن يصل عدد الذين استفادوا من عمليات تطهير الألغام هذه إلى ١,٢ مليون نسمة.

وتتولى الحكومة مسؤولية نشر التعليم الخاص بمخاطر الألغام الذي يراعي الحساسيات الجنسية والتقاليد في المناطق المتضررة بالألغام ومواقع المشاريع الخاصة بإزالة الألغام. وقد عادت تلك البرامج بالمنفعة على ما يقرب من ٩٧٨ ٤٤٠ من السكان منذ عام ٢٠٠٢، منهم ١٨٧ ١٧٣ امرأة و ٢٦٧ ٧٩١ رجلا.

ومن خلال مختلف الهياكل والروابط، بما في ذلك أفرقة المسح في مكاتب الاتصال داخل المجتمعات المحلية في الميدان، انخرطت المجتمعات المحلية والسلطات المحلية دائما في مختلف مستويات النشاط، بما في ذلك تحديد الأولويات والتخطيط وتسليم الأراضي بعد تطهيرها من الألغام. وبفضل تلك المشاركة تتيح المجتمعات المحلية معلومات هامة، بما في ذلك التقارير عن عدد الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات والذخائر غير المنفجرة التي يعثر عليها أعضاء المجتمع المحلي. وقد عززت تلك المشاركة الجماعية أيضا من استخدام الأراضي التي أزيلت الألغام منها في مختلف القطاعات الإنمائية والإنتاجية. وتعزز إثيوبيا أن تعالج

بالتنمية تدابير لتحسين آليات التنسيق التي تيسر التنفيذ السلس لبرنامج العمل.

وبصفة إثيوبيا عضوا في المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، الذي أنشئ تنفيذًا لبروتوكول نيروبي، فإنها ما فتئت تعمل مع البلدان المجاورة بجمّة. وقد أقرت الحكومة خطة وطنية للشرطة على مستوى الاتحاد وعلى مستوى المناطق ليتسنى لها أن تحقق تنسيقا أوثق لجهودها الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود ووقف استيراد ونقل الأسلحة النارية على نحو غير مشروع.

وأنشأت إثيوبيا مركز تنسيق وطنيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويحظى المجتمع المدني بالتمثيل أيضا من خلال ثلاث منظمات غير حكومية في مركز التنسيق الوطني. ويتولى مركز التنسيق الوطني المسؤولية عن رسم السياسة الوطنية العامة وعن تنفيذ برنامجنا الخاص بالأسلحة الصغيرة، بما يفي بمتطلبات برنامج العمل، وإعلان باماكو، وإعلان وبروتوكول نيروبي، والمبادرات والاتفاقات الأخرى الخاصة بالأسلحة الصغيرة. وفي الآونة الأخيرة تم جمع ما مجموعه ٢٤ ٠٠٠ قطعة سلاح و ١٠٠ ٠٠٠ قطعة ذخيرة وتدميرها. وهكذا أثبتت إثيوبيا أنه يتوفر لديها الآن الاستعداد الكافي لاتخاذ التدابير الاستباقية لكبح هذه المشكلة.

أنتقل الآن إلى مسألة الألغام المضادة للأفراد وأقول إن إثيوبيا تعتقد اعتقادا راسخا أن جميع الدول يجب أن تضافر جهودها لوضع حد لما تتسبب فيه تلك الألغام من وقوع إصابات عشوائية وعذاب مروع. وفي الوقت الحاضر تلحق الألغام المضادة للأفراد ضررا شديدا بأعداد كبيرة من الناس، أغلبتهم من المدنيين الأبرياء العزل، لا سيما الأطفال، وتعيق التنمية الاقتصادية ومساعي التعمير. وقد كانت إثيوبيا

العمل، في حزيران/يونيه، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أداه السفير المكسيكي بابلو مسيدو وميسروه. وتشكل الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2010/3)، التي أُقرت بتوافق الآراء، أداة مفيدة في الجهود الرامية إلى مواصلة المعالجة الفعالة لسلسلة من المسائل، مثل الجهود الرامية إلى منع ومحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود، والتعاون الدولي، والمساعدة، وتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

ويولي وفدي أهمية عظمى أيضا لمسائل الذخيرة وامتلاك المدنيين للأسلحة ومشاركة أرباب خدمات الأمن الخاصة. فمن المهم أن نتحرك قدما في مناقشاتنا لتلك المسائل. ونتطلع مع الاهتمام إلى اجتماع الخبراء الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١١، والذي سترأسه السفير النيوزيلندي جم مكلاي.

العنف المسلح ينطوي على تهديد متواصل للأمن في نصف الكرة الغربي. ولذلك نعتقد أن من الأهمية الأساسية مواصلة تصميم استراتيجيات لمنع العنف المسلح وتخفيض مستواه، ومعالجة العوامل التي تزيد من سرعة تواتره، والنهوض بتطوير السياسات العامة والالتزامات السياسية القائمة على الأمن البشري وبناء قدرات المجتمع المحلي. وبتلك الروح وقعت غواتيمالا في عام ٢٠٠٦ على إعلان جنيف المتعلق بالعنف المسلح والتنمية، الذي شاركت فيه إلى جانب مجموعة كبيرة من البلدان. وقد ظلت غواتيمالا منذ عام ٢٠٠٧ جزءا من المجموعة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ الإعلان والترويج له.

وتعترف غواتيمالا بما بين العنف المسلح والتنمية صلة وثيقة تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية

تلك المشكلة معالجة تامة قبل الموعد النهائي المحدد في المادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

واضطلع بلدي بأنشطة إزالة الألغام منذ البداية بموارده الذاتية وبتمويل من الشركاء الإنمائيين وبقرض من البنك الدولي. وفي هذه المرحلة يود وفدي أن يشدد على أن التعاون الدولي والمساعدة التمويلية مطلوبان على نحو حاسم للاضطلاع بأعمال تطهير الألغام والوفاء بالموعد النهائي المحدد في الاتفاقية.

ختاما، لما كنا على علم بأن زيادة انتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تترك أثرا هداما على الحياة اليومية لملايين الناس في مختلف أنحاء العالم، فإن بلدي يناشد المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه من أجل كبح تلك المخاطر.

السيدة بلانيوس - بيريز (غواتيمالا) (تكلمت

بالإسبانية): لما كانت هذه أول مرة ندلي فيها ببيان، فإننا نود أن نهنئكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة اللجنة الأولى. ويود وفدي أن يحيي أعضاء المكتب الآخرين.

نود، فيما يتصل بموضوع الأسلحة التقليدية، أن نشير إلى برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويشكل برنامج العمل أداة استراتيجية في المعالجة الفعالة للمشكلة المتعددة الأبعاد الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعن انتشار الذخيرة وعناصرها. ومما يتسم بالأهمية إيلاء الاهتمام لتلك المسألة للنجاح فيما يتجاوز تدابير تخفيض الأسلحة والمراقبة، في ضوء العلاقة بين الأمن والعنف المسلح والجريمة والتبادل التجاري والتنمية، من بين أشياء أخرى.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بعقد اجتماع الدول الرابع الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج

اللجنة التحضيرية للمؤتمر، تحت القيادة القديرة للسفير الأرجنتيني روبرتو غارسيا مريتان.

وبصفة غواتيمالا بلدا لا يقوم بإنتاج أو استخدام أو تخزين الذخائر العنقودية، وإدراكا منها للعواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة على هذه الأنواع من الأسلحة على السكان المدنيين، فإنها ترحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في شهر آب/أغسطس. إن الاتفاقية تحظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين تلك الذخائر وتنص على إبطاء عمل للتعاون ومساعدة ضحايا الذخائر العنقودية وأسراهم ومجتمعاتهم المحلية وتطهير المناطق الملوثة وتدمير المخزونات.

ونرحب بالاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في جمهورية لاو الديمقراطية والذي سيرسي الأسس من أجل تنفيذ الاتفاقية، والاتفاق الدولي الأول بشأن نزع السلاح الذي تحقق في عقد من الزمن. ويسر وفدي أن يعلن أنه في المرحلة النهائية من عملية التصديق المحلي على الاتفاقية، ونأمل في التصديق عليها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

تقر غواتيمالا بجهود فريق الخبراء الحكوميين التابع للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الرامية إلى تنفيذ صك يتناول بصورة شاملة عواقب الذخائر العنقودية. ونأمل أن تكون النتائج المتحققة انطلاقا من روح الاتفاقية نفسها.

السيد فالبرو بريثيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بالنسبة عن دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة ما برحت تستأثر باهتمام خاص لدى المجتمع

للألفية. ولهذا السبب رحبنا أيضا بعقد مؤتمر أوصلو بشأن العنف المسلح في أيار/مايو ٢٠١٠، الذي تكلل باعتماد التزامات أوصلو بشأن العنف المسلح. لقد قبل بلدي بتلك الالتزامات وهو يعتبرها مساهمة في الجهود الرامية إلى منع بلية العنف المسلح وتخفيض مستواه حتى لا يبقى عقبة كأداء في طريق إحراز الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدرك غواتيمالا أن الافتقار إلى ضوابط دولية عامة تحكم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية يترك أثرا مدمرا على مجتمعاتنا. ولهذا السبب نؤيد المبادرات الرامية إلى تشجيع الاتفاق على معاهدة للاتجار بالأسلحة. ونعترف بالحاجة إلى معالجة المشاكل المتصلة بالاتجار بالأسلحة التقليدية غير الخاضع للضوابط وتحويلها إلى الأسواق غير المشروعة. إنه خطر يمكن أن يتسبب في استفحال انعدام الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ونؤيد تأييدا تاما بدء المفاوضات على معاهدة للاتجار بالأسلحة تضع معايير واضحة وموضوعية وغير تمييزية تنظم عمليات نقل الأسلحة الدولية. وينبغي لمعاهدة الاتجار بالأسلحة أن تشمل كل أنواع الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن تقضي باستحداث آليات لمنع نقل الأسلحة بطريقة لا مسؤولة، وأن تتضمن معايير لكفالة احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ومنع تحويل الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باتفاقية الاتجار بالأسلحة في عام ٢٠١٢، والمكلف بصياغة صك ملزم قانونا يتضمن أعلى المعايير الدولية المشتركة التي يمكن الاتفاق عليها لنقل الأسلحة التقليدية. وسنواصل الاضطلاع بدور نشيط في اجتماعات

إن ما يلزم هو تحديد ضوابط للأسلحة، ليس فقط لأغراض الاستيراد، ولكن منذ اللحظة الأولى التي تصنع فيها ويمكن تحقيق ذلك بوضع نظم تسجيل آلية وتعزيز التعاون في تعقب النقل غير المشروع للأسلحة. وفي هذا الصدد، تشدد جمهورية فنزويلا البوليفارية على أن مسؤولية التصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، تقع على عاتق الدول التي لديها تصنيع تجاري عام أو خاص لهذه الأسلحة. ويتعين على تلك الدول وضع ضوابط صارمة لكفالة، أو المساعدة في كفالة، عدم تحويل هذه الأسلحة إلى الاتجار غير المشروع. ولا يمكن أن تتساوى مسؤولية الدول التي لديها مصانع تنتج هذه الأسلحة مع مسؤولية الدول التي ليس لديها مصانع. وهذا الفارق ينبغي أخذه في الحسبان لدى تناول المسألة بغية تحاشي اعتماد تدابير دولية غير منصفة وغير مجدية لمعالجة الاتجار غير المشروع.

أود أن أتطرق إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. تؤكد مجددا فنزويلا اقتناعها بأنه لا بد من تطوير هذه العملية بطريقة شفافة ومتوازنة وغير تمييزية. ويجب دراسة هذه المسألة بعمق، إذ أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الدول. لا يمكن ولا ينبغي تقويض الروح التي سيتبلور فيها الصك أو المساس بالحق السيادي للدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها، حيث تحتاجها للوفاء بمتطلبات الأمن الداخلي والخارجي لديها لأن لكل دولة الحق في الأمن والدفاع عن النفس.

على الصعيد الإقليمي، تفني جمهورية فنزويلا البوليفارية بالمعايير التي نصت عليها اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة التي تم التصديق عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. أما على الصعيد دون الإقليمي، فقد شاركنا في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية في السوق المشتركة

الدولي في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى ما يرتبه ذلك النشاط غير المشروع من أثر سلبي على الدول، وخاصة المتأثرة منها بالصراع الداخلي. لذلك ندعو إلى بذل جهود تركز على التعاون الدولي لمنع القتال والقضاء على هذا النشاط غير المشروع، بينما نبقى دائما على احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي، والمسؤولية الرئيسية للدولة عن تنفيذ التدابير المناسبة لمكافحة هذه الجرائم ارتكازا على برنامج العمل لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مجددا دعمها لبرنامج العمل بوصفه أداة سياسية رئيسية لتوجيه التعاون والمساعدة الدوليين. وقد كان انطلاقا من روح الالتزام الذي تحقق في حزيران/يونيه في الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، وقد حضر وفدنا هذا الاجتماع. لقد شدد الاجتماع مرة أخرى على أهمية التعاون الدولي للتصدي بفعالية إلى النشاط غير القانوني وتأييد السياسات العامة التي تنفذها حاليا الحكومات المعنية.

ونحن مقتنعون بأن تعزيز برنامج العمل يتطلب دعم المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول لتكملة الجهود الوطنية. ونكرر نداءنا بتقديم هذا التعاون من دون شروط سياسية وباحترام كامل للحق السيادي للدول في تقرير أولوياتها واحتياجاتها.

إن التفاوض على الصك الدولي واعتماده لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها بوصفه تعهدا ملزما قانونا، سوف ييسر الكشف عن منتجي الأسلحة غير المشروعة، ومن ثم يساعد في تقرير مصدها والطرق التي تسلكها وحدوث جريمة الاتجار غير المشروع.

المبادرات التي تهدف إلى معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على استعمال الذخائر العنقودية في الصراعات المسلحة.

وفي هذا السياق، شارك بلدنا في اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي انعقد في جنيف عام ٢٠٠٧، حيث وفرنا دعماً واضحاً لتشكيل فريق الخبراء الحكوميين المكلف للتفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً لحظر إنتاج وتخزين واستعمال ونقل الذخائر العنقودية، نظراً لآثارها السلبية على السكان المدنيين في الأجيال القصيرة والمتوسطة والبعيدة. وتعتقد فترويا أن من شأن هذه الأداة العالمية لترع السلاح أن تساهم إسهاماً إيجابياً كبيراً وفورياً في تعزيز قواعد ومبادئ القانون الإنساني الدولي.

سوف أهي ملاحظاتي بالتأكيد من جديد على التزام فترويا الكامل بتعزيز عالم أكثر أمناً وأكثر سلاماً، وباحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يتشرف وفدي أن يعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.36 المعنون "توطيد السلام من خلال تدابير عملية لترع السلاح" باسم مقدميه. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره بشأن هذا الموضوع (A/65/153)، وكذلك للدول الأعضاء التي قدّمت قرارات ماثلة في الماضي، والتي تفعل ذلك هذا العام. وما فتئت ألمانيا تقدّم مشروع القرار هذا مرة كل سنتين منذ عام ١٩٩٦. وكان يحظى دائماً بدعم كبير، مما أدى إلى اعتماده بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٨.

إن مفهوم نزع السلاح العملي يعود إلى الأمين العام السابق بطرس غالي وتقريره "برنامج للسلام" (A/47/277). ومنذ ذلك الحين يحظى باهتمام متزايد من المجتمع الدولي. وتتمثل فكرته الأساسية في تركيز اهتمام اللجنة الأولى على نحو أكثر تكاملاً بأهمية التدابير العملية لترع السلاح من أجل

لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها. وتؤيد فترويا بقوة اتخاذ وتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن التي وافق عليها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ومن بين تلك التدابير، وضع منظومات وطنية وتحديثها للكشف عن الأسلحة وتعقبها والتعاون النشط بين الدول الأعضاء في تبادل المعلومات وبذل الجهود فيما يتعلق بحالات تحويل الأسلحة أو تهريبها أو الاستخدام غير المشروع للأسلحة التي بحوزتها أو تلك التي يكون منشأها في أراضيها.

وعلى الصعيد الوطني، ما برحت فترويا تعزز من جهودها في هذا المجال. إذ تعتزم الجمعية الوطنية هذا العام إقرار قانون نزع السلاح بوصفه جزءاً من سياسة دولتنا الشاملة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسوف يتضمن مشروع القانون تشريعاً لحماية الترسانات ومخابئ الأسلحة والذخائر ورقابتها. وتفرض مجموعة القوانين الجنائية الفترويلية أحكاماً بالسجن تتراوح من خمس إلى ست سنوات على الوسطاء الذين يسوقون ويستوردون أو يقومون بنقل الأسلحة النارية غير المشروعة. وبموجب ذلك التشريع، سيستمر احتجاج ومصادرة الأسلحة غير المشروعة. ومن الجدير بالذكر أنه تم تدمير ٤٣ طناً من هذه الأسلحة في مناسبات عامة.

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أودعت جمهورية فترويا البوليفارية صك انضمامها إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولاتها الأولى والثاني والثالث والرابع.

وما فتئت جمهورية فترويا البوليفارية تشارك بنشاط في عدد من المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز قواعد القانون الإنساني الدولي. وبناء على هذا الالتزام، يدعم بلدنا

أن يكون قادراً على الاعتماد على موارد كافية للإبقاء عليه. وقد أدرج ذلك في الفقرة ٦ من مشروع القرار لهذا العام.

وفي تقرير الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين (A/CONF.192/BMS/2010/3)، يجري تشجيع الدول على النظر في السبل التي يمكن مطابقة الاحتياجات والموارد وتنسيقها على نحو أكثر فعالية. ونحن مقتنعون بأن المجموعة الراسخة من الدول المهتمة كمنتدى غير رسمي ومفتوح وشفاف يمكنها أن تيسر المطابقة الفعالة بين الاحتياجات والموارد، والبناء على خبرتها وتكوينها ذي القاعدة العريضة. ويجري تشجيع ذلك في الفقرة ٥ الجديدة من مشروع القرار. وإلى جانب هذه التعديلات، لم نعمل سوى بعض التغييرات التقنية لاستكمال قرار عام ٢٠٠٨.

وأوصي هذه اللجنة بالنظر في مشروع القرار هذا ودعمه. وقد عُقدت مشاورات غير رسمية قبل تقديم مشروع القرار، في محاولة من جديد لكفالة اعتماده بدون تصويت. ويأمل وفدي أن يكون ممكناً الحفاظ على هذا التقليد.

السيد أروشا أولابوينغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
في السنوات الأخيرة، أعرب بلدي عن قلقه العميق إزاء الاستعمال غير المسؤول أو غير المشروع للأسلحة التقليدية، مما يؤدي إلى تفاقم العديد من الصراعات التي تهدد السلم والأمن في الوقت الراهن، واسترعى مراراً انتباه المنظمة والمجتمع الدولي لأهمية إبرام اتفاقات نمكنا من أن نصل بهذه الأنشطة إلى نهايتها.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعمليات نقل الأسلحة التقليدية على نحو غير مسؤول، واستعمال الذخائر العنقودية، ووجود حقول واسعة من الألغام في جميع أنحاء العالم هي بعض التحديات الرئيسية التي يجب أن نواجهها والتي يجب أن نركز جهودنا

توطيد السلام في الصراع وبيئات ما بعد الصراع. ومثلما أثبتت التجربة، ثمة تدابير من قبيل الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخائرها، أو التسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حل الصراعات بفعالية وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. وقد أدت التدابير العملية لترع السلاح وتحديد الأسلحة إلى إحراز نتائج ذات تأثير مباشر على حياة الناس في البلدان المتضررة من الصراعات.

والتعبير الملموس عن نية مشروع القرار هو العمل الذي تقوم به مجموعة الدول المهتمة بالتدابير العملية لترع السلاح. وما فتئت المجموعة تجتمع منذ عام ١٩٩٨ في جهد لتعزيز التعاون الدولي وتوطيد المشاريع العملية الهامة لترع السلاح وتحديد الأسلحة. وبإمها مفتوح للدول أو المنظمات الدولية أو المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي لها مصلحة في أنشطتها. وفي السنوات الأخيرة، ما انفكت مجموعة الدول المهتمة تركز على برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وعلى التحديات والفرص بغية تعزيز تنفيذه، بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

وفي الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، أكدت الدول على الدور المركزي لنظام دعم تنفيذ برنامج العمل كأداة شاملة لتسهيل التعاون والمساعدة في تنفيذ التدابير العملية لترع السلاح، بما في ذلك مطابقة احتياجات المساعدة مع الموارد المتاحة، وشجعت زيادة تطويره. ورحبنا بهذا الدعم الواسع النطاق في الفقرة العاشرة الموسعة من ديباجة مشروع القرار. ونظراً للأهمية المركزية لنظام دعم التنفيذ في تنفيذ برنامج العمل، يجب على مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

الأسلحة بعد البيع بشكل صحيح وعدم تحويلها إلى السوق السوداء أو استعمالها لأغراض غير مشروعة.

ويرى وفدي أنه يتحتم أن يتجاوز ذلك الصك وضع الضوابط على الاتجار بالأسلحة فيشمل أيضا الذخائر، وأن يتجنب تكرار الخطأ الذي ارتكب في عام ٢٠٠١ عند اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي أغفل السوق الهامة للذخائر غير المشروعة، التي أصبحت الآن مصدر تهديد خطير لعدد كبير من البلدان.

وانطلاقاً من الحرص ذاته على كفاءة الطابع الشمولي لجهودنا، تشعر المكسيك بالقلق من الإمكانية التي أثارها عدد من البلدان بأن أسلحة الصيد والرياضة لن تكون مشمولة بالمعاهدة. فالمكسيك تعتقد أن هذا النهج مغلو؛ وحقيقة أن هذه الأسلحة تصنع من أجل الاستخدامات السلمية لا تضمن أنها لن تستخدم، بصورة منهجية في بعض الأحيان، للإخلال بالسلام وخرق القانون الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان. إن هذه النقطة تشكل أولوية ذات أهمية خاصة، لا سيما بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وفي ظل هذه الحالة يأمل وفدي أن يشهد في عام ٢٠١٢ إبرام معاهدة تتضمن الحد الأقصى من المعايير، ويذكر بأننا أيدنا علناً، إلى جانب أغلبية الدول، وضع نص شديد وملزم قانوناً. هذا هو هدف المكسيك وإننا، من دون المساس بأهمية معالجة شواغل الوفود كافة، لن نقبل بمنح البعض حق الفيتو أو القدرة على فرض مواقفهم، فهذا يتناقض مع مقاصد ومرامي المعاهدة.

أخيراً، يعرب وفدي عن عميق أسفه من الافتقار إلى النتائج في المفاوضات على بروتوكول خاص بالذخائر العنقودية يلحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة

عليها عن طريق وضع ضوابط أكثر فعالية لمثل هذه الأسلحة. ومع ذلك، شهدنا هذا العام مظاهر من الإرادة السياسية للدول في هذا الميدان من خلال إجراء الحوار والمفاوضات البناءة في مختلف المنتديات، مع التأكيد من جديد أن التقدم ممكن على هذه الجبهة.

ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس؛ وأول اعتماد بتوافق الآراء لوثيقة موضوعية (A/CONF.192/BMS/2010/3) في الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ والاختتام الناجح للخطة الوطنية لإزالة الألغام في نيكاراغوا، التي جعلت من الممكن أن تُعلن المكسيك وأمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام، مما يعزز تلك الاتفاقية - كل هذه إشارات لتجديد التزام الدول بمواجهة التهديد الذي يشكله الاستعمال غير المسؤول أو غير القانوني للأسلحة التقليدية. ونأمل أن ينعكس هذا الالتزام أيضاً في عمل اللجنة الأولى.

ويناشد وفدي الدول أن تحافظ على روح الالتزام هذا في تناولها للمهام التي لا يزال يتعين تحقيقها، من قبيل التفاوض على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وتعتقد المكسيك أن المهم لنا بصفة خاصة النجاح في إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، لأن مثل هذا الاتفاق ضروري لتنظيم تجارة الأسلحة، وليس لمجرد وضع ضوابط على التصدير. بعبارة أخرى، ينبغي ألا نضع بارامترات فحسب لبيع الأسلحة، وإنما آليات أيضاً لكفالة استعمال

وانتشارها. ونحن على اقتناع بأن الأسلحة غير المشروعة بأنواعها كافة تعيق تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقتنا. لذلك تقوم حاجة ماسة إلى التعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء لمحاربة انتشارها، بما في ذلك عن طريق تدميرها. وقد قامت الدول الخمس الأطراف في جماعة شرق أفريقيا، في إطار برنامج إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بتدمير أكثر من ٦٠٠ ١٤ قطعة من الأسلحة الصغيرة وخمسة أطنان من المتفجرات حتى اليوم، سعياً منها إلى جعل منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية منطقة أمن وسلام.

ونؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ونعتبره آلية مفيدة في الجهود الرامية إلى استئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها. وأوغندا ترحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2010/3) لاجتماع الدول الرابع الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والمعقود في حزيران/يونيه، وتتطلع إلى اجتماع فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١١ وإلى المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٢.

واعتمدت منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي استراتيجية تكمل وتعزز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى منع ومحاربة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وما فتئ المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في نيروبي يوجه الجهود الوطنية والإقليمية في هذا المسعى.

لقد افتتحت أوغندا خطة عملها الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠٥، مركزة على ثلاثة مجالات أساسية هي، مراقبة وإدارة الموجود من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتخفيض أعداد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قيد التداول؛ ومنع الانتشار. واستناداً إلى متطلبات بروتوكول نيروبي وبرنامج

تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتلاحظ المكسيك مع شديد القلق أننا، رغم الآثار الجسيمة لتلك الأسلحة على السكان المدنيين، ورغم الولايات الصادرة بالتوصل إلى الاتفاق في هذا المجال، فإننا لم نفلح في إيجاد طريقة لفرض السيطرة عليها في سياق الأمم المتحدة.

بلدي ملتزم بعمل منظمتنا بقدر ما هو ملتزم برؤية إحراز التقدم المطرد في القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي. ولهذا السبب، وفي مواجهة إمكانية أن يدب الشلل في أي محفل، مثل محفل اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة الناجم عن المواقف التي لا تساهم إلا بالقليل، أو لا تساهم أبداً، في معالجة الشواغل الإنسانية، فإننا نعتقد أن الحاجة تقوم إلى طرق أبواب محافل أخرى يمكن أن تيسر لنا الاضطلاع بمفاوضات مجدية، مثل المفاوضات التي تمت من خلال عملية أوسلو وأدت إلى النجاح في اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية. ونتوجه بنداء حميم إلى الدول بأن تنظر في هذه المسألة بروية من أجل اتخاذ قرار يتيح لنا أن نتحرك قدماً صوب الأهداف الإنسانية للاتفاقية.

السيد مغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين شهد تغيرات معقدة عميقة في البيئة الأمنية الدولية التي تتصف بالتحديات مثلما تنصف بفرص مواجهة التهديدات الأمنية. ولقد عانت أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بصورة خاصة، من استمرار الصراعات التي أدامها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. وهذه الصراعات تظل تترك وطأة سلبية على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

بلدان منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي بصورة عامة، وأوغندا بصورة خاصة، تولي أهمية عظمى للحرب على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية

الصراعات السابقة في القارة الأفريقية، التي تسفر عن وفيات وإصابات. وإننا نشي على جهود المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيين في مساندة الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للتخلص من هذه المعدات الخطيرة.

إن استخدام الذخائر العنقودية في الصراعات المسلحة لا يزال أيضا يشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي. وأوغندا ما برحت ضحية استخدام الذخائر العنقودية مع ما تنطوي عليه من آثار مدمرة على سكاننا في مناطق الصراع المسلح. ولذلك ترحب أوغندا بمفعول اتفاقية الذخائر العنقودية في آب/أغسطس، وأوغندا من بين الموقعين عليها. وأوغندا أيضا من بين الدول الموقعة على اتفاقية حظر الألغام المضادة لأشخاص. ولا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل لهذه الصكوك.

في الختام، نشدد على ضرورة المضي قدما في نزع السلاح المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي وعدم الانتشار وبرنامج نزع السلاح النووي.

السيد إسحاقى (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم مسؤولياتكم بوصفكم رئيس اللجنة في هذه الدورة. وأود مرة أخرى أنؤكد لكم وللأمانة العامة تعاون وفدي الكامل معكم في اضطلاعكم بمهامكم.

إن انتقال الأسلحة إلى الإرهابيين والمجموعات الإرهابية يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم والاستقرار. وينطوي على عواقب إنسانية خطيرة، تزيد من تفاقم المعاناة الإنسانية وتقوض الجهود الرامية إلى تعزيز ضمان السلم. وهذا الانتقال يقوي المجموعات المتطرفة ويمكّن المجموعات الإرهابية من الحصول على ميزة سياسية بصورة شائعة

عمل الأمم المتحدة وصكوك التعقب الدولية، تنخرط أوغندا الآن في عملية دمج الأسلحة على نطاق البلد كله، وهي تشمل الأسلحة النارية الموجودة بيد الشرطة أوغندية والجيش أوغندي. وإن عملية الدمج هذه ستساعد على جرد الفائض وتيسير سحب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الخدمة والتخلص منها.

ما فتئت أوغندا تعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ إستراتيجيتنا الوطنية لمحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتسم عمل منظمات المجتمع المدني بأهمية خاصة في مجالات بناء القدرة المؤسسة ونشر الوعي بين الناس بمخاطر الأسلحة المحظورة.

والطريقة الأكثر فعالية برأينا في محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة تكمن في منع الصراعات وحلها. ومن المعروف جيدا أن ممرات نقل الأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي مرتبطة بـمحالات الصراع التي تسبب الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وتبعاً لذلك أقدمت منطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على إعطاء الأولوية لبذل وتكثيف الجهود الرامية إلى منع الصراعات وحلها.

ومما يتسم بأهمية أساسية أن يبدي أصحاب المصلحة في صناعة الأسلحة التعاون في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ المبادرات التي تستهدف محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وانتشارها. ومما يتسم بالأهمية أيضا تكرار القول إن التدابير الدولية الرامية إلى محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتهريبها يجب ألا تلجأ إلى استخدامها أي دولة لحرمان دولة أخرى من حقها السيادي في الحصول بطريقة مشروعة على الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس.

ومن مجالات القلق الأخرى لأوغندا وجود الذخيرة غير المنفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية المخلفة من

بدون هوادة، على النقيض من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). فتهديب الأسلحة يتم على أيدي الذين يرغبون في إشعال فتيل الصراع في المنطقة وتيسر له دول.

إن منظمة حماس الإرهابية تحذو عن كذب حذو حزب الله، مما نجم عن ذلك نشوب الصراع في غزة. وأحداث كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تبرز مشكلة استخدام الإرهابيين للأسلحة ضد المدنيين وما يرتبه هذا من آثار ضارة على السلم والأمن.

إن الأولوية الرئيسية للمجتمع الدولي في مجال الأسلحة التقليدية يجب أن تتمثل في منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. ولا بد لنا من وضع قاعدة واضحة وشاملة تحظر هذا النقل واعتماد التزامات محددة تطلب من الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف جميع أنواع النقل هذه.

إن وقف انتشار الأسلحة غير المشروعة يجب أن يبدأ بالتزام وتصميم وطنيين قوين. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير تحت أي ذريعة كانت لنقل الأسلحة إلى الإرهابيين؛ ولا يمكن أن يكون هناك أي منطق للتغاضي الشديد عن هذا النقل.

في حزيران/يونيه قدم وفد إسرائيل إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ورقة عمل (انظر CD/1823) بغرض زيادة تعزيز العمل بشأن هذه المسألة. وتتضمن ورقة العمل هذه الوثائق والصكوك والقرارات الراهنة بشأن منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين وتحليلها. وقد أبرزت ورقة العمل الحاجة إلى عمل فوري وشامل ومنهجي. غير أن هذا سيتطلب التحلي بالبراغماتية. ويجب أن تُنحى جانبا الخلافات الطويلة بشأن مسائل من قبيل وضع التعاريف. وسيقتضى الأمر التحلي بالبراغماتية أيضا لكسر طوق الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، لا يوجد سبب لعدم تصدي المؤتمر بجدية إلى هذه المسألة بينما لا يزال معلقا

باستخدام تلك الأسلحة ضد المدنيين. ويعزز ثقافة العنف ويشجع على تجاهل جميع المعايير الأخلاقية والقانونية.

إن المجتمع الدولي منشغل عن حق بالتصدي لتهديدات الانتشار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. وتقر إسرائيل بالحاجة إلى التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما أن قدرا كبيرا من شواغل الانتشار قد نشأ من الشرق الأوسط أو أنه موجه نحو المنطقة. ومع ذلك، نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي تكريس اهتمام مماثل للتهديدات التي يشكلها الانتشار غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة التقليدية وذخائرها وغير ذلك من المعدات العسكرية والدراية الفنية.

إن الأسلحة التقليدية لازمة للدول للدفاع عن النفس، ومن ثم للحفاظ على السلام. لذلك ينبغي لمبادرات الأسلحة التقليدية أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى إقامة توازن بين الأمن المشروع ومصالح الدول والحاجة إلى تخفيض المعاناة الإنسانية التي لا لزوم لها.

إن الشرق الأوسط ضعيف بشكل خاص حيال الأثر الشديد لنقل الأسلحة إلى الإرهابيين. ولا تزال الأسلحة تتدفق إلى المجموعات الإرهابية، على الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة إلى تنظيم تجارة الأسلحة. وقد بين الصراع الذي اندلع في منطقتنا في صيف عام ٢٠٠٦ بأن منظومة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، والطائرات بدون طيار، والقذائف من مختلف الأنواع والمدى، والصواريخ القصيرة المدى وقذائف الهاون كلها ليست بعيدة عن متناول أيدي الإرهابيين.

إن حزب الله الذي تؤيده أولا وأخيرا إيران، ما انفك يسلح نفسه بشدة منذ عام ٢٠٠٦. ففي السنوات الأخيرة، زاد حزب الله من نطاق ترسانته ومستوى تقدمها. وإن نقل الأسلحة من إيران وسوريا إلى حزب الله ماض

فهم مَكْمَن المشكلة ويسهم في التنفيذ العام لهذا الصك الهام. ونتوق إلى مناقشة مركزة وموضوعية خلال الاجتماع.

إن إسرائيل مستعدة للقيام بدورها والاشتراك بصورة بناءة مع الدول الأعضاء الأخرى للمساهمة في إنجاح هذه الاجتماعات. وينبغي لجميع الدول العمل معا لبناء الزخم والتصميم السياسيين اللذين لا غنى عنهما لمؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٢. وسيمثل هذا النجاح خطوة جديدة نحو منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين وتقليص المعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الظاهرة.

أغتتم هذه الفرصة للإشادة برئيس الاجتماع الرابع، السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك على توجيهه لنا لاستعادة الثقة في عملية برنامج العمل. كذلك نرحب بتعيين السفير جيم مكلاي، ممثل نيوزيلندا رئيسا لاجتماع فريق الخبراء لعام ٢٠١١ وأتمنى له النجاح في توجيهنا خلال الخطوة القادمة.

وترحب إسرائيل بعملية معاهدة تجارة الأسلحة التي بدأت بالاجتماعات التحضيرية لهذا العام. وترى إسرائيل أن هذه المفاوضات قد تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع صك جيد، شريطة أن تكون المبادئ التالية مقبولة لدى الدول المفاوضة. أولا، إن أي معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي أن تتضمن معايير عالية وقوية بشأن الرقابة على التصدير بدلا من القبول بالقاسم المشترك الأصغر. ثانيا، ينبغي أن تشمل معاهدة تجارة الأسلحة تدابير محددة لمكافحة نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. ثالثا، يجب أن تظل القرارات المتعلقة بتصدير الأسلحة في إطار المسؤولية الكاملة للدول والنظر السيادي لها.

إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة معينة لا تزال أكثر المتطلبات أهمية وأنسبها لمناقشة مسألة هذه الأسلحة.

التوصل إلى اتفاق على أربع مسائل جوهرية في برنامج عمل المؤتمر.

وعلىنا تحديد الخطوات العملية للمضي قدما بهذه المسألة. ويمكن أن تشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال، تحديد البرامج الوطنية لزيادة الوعي وبناء القدرات، تعقبها زيادة في التعاون والتنسيق فيما بين الدول على الصُّعَد المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وإسرائيل تتوق إلى مواصلة المشاورات في المنتدى الدولية ذات الصلة بشأن كيفية التصدي لهذه المسألة على أفضل وجه، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة ومؤتمر نزع السلاح.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيسر الأسلحة نيلا وأكثرها تفضيلا عند الإرهابيين ومرتكبي الجريمة المنظمة. أما برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، فيعد حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الانتشار غير الخاضع للمراقبة وغير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترحب إسرائيل باعتماد الدول بتوافق الآراء الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2010/3) للاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي انعقد في نيويورك في شهر تموز/يوليه. وقد أثبت الاجتماع قيمة المناقشات المركزة والموضوعية لتحقيق رؤية برنامج العمل. ونتوق إسرائيل إلى اجتماع الخبراء الحكوميين في ٢٠١١. ونرى في هذا الاجتماع فرصة للتصدي للتحديات التي تواجه برنامج العمل على مستوى الخبراء. ونعتقد أن الاجتماع سيزيد من

الألغام لأسباب إنسانية. وتأتي هذه الخطوة إضافة إلى عضوية إسرائيل في البروتوكول الثاني المعدل التابع للاتفاقية، ووقفها الاختياري لنقل الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذا الوقت، أود أن أرحب ترحيباً حاراً برئيس الجمعية العامة، السفير جوزيف ديس، الموجود هنا اليوم لتبادل بعض الأفكار معنا بشأن بعض القضايا الموضوعية المتعلقة بمجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي.

مثلاً نعلم جميعاً، إن رئيس الجمعية العامة يشعر شعوراً عميقاً تجاه مسألتى نزع السلاح والأمن الدولي، ويغتنم كل فرصة للتصدي للتحديات التي تواجهها المنظمة في هذا الصدد. ولقد حدثت مناسبة مؤخراً هي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ففي ذلك الاجتماع، سلّط الضوء على الحاجة الماسة إلى تعزيز وتنشيط هياكل الأمم المتحدة لترع السلاح، الأمر الذي تُنت عليه وفود عديدة في بيانها.

ويشرفني الآن أن أدعو رئيس الجمعية العامة إلى مخاطبة اللجنة الأولى.

السيد ديس، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): يسرني جداً أن تتاح لي هذه الفرصة لأكون هنا هذا الصباح. ليس شائعاً لرئيس الجمعية العامة أن يزور اللجان، ولكن في اجتماع عقدته الأسبوع الماضي مع رؤساء اللجان، أبلغتهم أنني أنوي أن أجمع شخصياً مع جميع اللجان الست. ومن المنطقي جداً أنكم أتحتم، السيد الرئيس، لي الفرصة كي أبدأ باللجنة الأولى. وأود أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة.

وبوصفها أداة هامة للقانون الإنساني الدولي، ما انفكت تقيم توازناً مناسباً بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية.

وشملت منذ بدايتها مستعملين ومنتجين رئيسيين للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الذخائر العنقودية. وترحب إسرائيل بالمناقشات التي دارت في الاتفاقية بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، تحت القيادة الماهرة للسيد ريتو ولنمان، ممثل سويسرا. وتنطلع إلى مواصلة تلك المناقشات في المستقبل بغية التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بطريقة عالمية ولملموسة وفعالة.

ولقد أجرت الاتفاقية في السنوات الماضية مفاوضات جدية معمقة من أجل إبرام بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية. وكانت اجتماعات التفاوض التي انعقدت هذا العام نقلة كبيرة في عملنا إلى الأمام. ومع ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بغية وضع اللمسات الأخيرة على مراقبة جادة ومتوازنة وفعالة من شأنها أن تتصدى للمشاكل الإنسانية المرتبطة بالاستعمال غير المسؤول للذخائر العنقودية. ولكن ذلك لن يكون كافياً. يجب على جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية إظهار الإرادة السياسية اللازمة من أجل تمكين فريق الخبراء الحكوميين التابع للاتفاقية المعني بالذخائر العنقودية من التوصل إلى نتائج ناجحة. وإسرائيل على ثقة وكلها أمل تجاه أن تواصل الدول الأعضاء في الاتفاقية التي شاركت أيضاً في مفاوضات أخرى بشأن هذه المسألة بذل قصارى جهودها للتوصل إلى اتفاق في الاتفاقية، وألاً تمنع هذا المنتدى الهام الذي يشمل جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية من التوصل إلى نتائج ناجحة، يكون لها تأثير إنساني حقيقي على أرض الواقع.

أخيراً، إنني فخور لأنشاطر مع هذه الهيئة أن إسرائيل بدأت عملية تشريعية تهدف إلى إنشاء إطار تنظيمي لاستعراض حقول الألغام الموجودة، وأن ثمة احتمالاً بإزالة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة، أشكر رئيس الجمعية العامة على الانضمام إلينا اليوم وعلى بيانه المتبصر. وأدعوه إلى البقاء معنا لبعض الوقت، إن أمكن، لمتابعة المناقشة ومراقبة الجو السائد في اللجنة. نستمع الآن إلى بقية المتكلمين بشأن الأسلحة التقليدية.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه المرة هي أول مرة أخذ الكلمة في اللجنة الأولى، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأن أثنى لكم بطبيعة الحال كل النجاح والتوفيق في أداء مهامكم. وأود أيضاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة على انضمامه إلينا هنا اليوم وعلى ملاحظاته الهامة والتزامه بمسائل نزع السلاح، فضلاً عن أفكاره حول كيفية زيادة تحسين تنظيم أعمال الجمعية العامة ولجانها.

واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به السفير لينت، ممثل بلجيكا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي نود أن نضيف إليه بضع نقاط من وجهة نظرنا الوطنية.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص سعادتنا وارتياحنا بمناسبة بدء نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في ١ آب/أغسطس. لقد كان ذلك الحدث الأهم في ميدان الأسلحة التقليدية خلال هذا العام، وهو في رأينا خطوة هامة نحو عالم أكثر أمناً وخالٍ من الذخائر العنقودية. ومن الأهمية بمكان أن بدء نفاذ الاتفاقية مكن الأمين العام والوديع للاتفاقية من عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام في فينتيان، عاصمة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وسلوفينيا فخورة لأنها تشارك بنشاط في عملية التفاوض الدبلوماسية بشأن

وأود أيضاً أن أقول إنني أنوي، بطبيعة الحال، عدم التدخل في عمل اللجنة؛ وإنما أود أن أنوّه صراحة بأعضائها وأن أشكرهم على إسهامهم الكبير في أعمال الجمعية العامة. إن مناقشتهم يمكنها أن تخفف عبء العمل لدينا بشكل كبير في الجلسات العامة، وبالتالي من المهم أن نقسم العمل على أفضل وجه، وأن يكون هناك تعاون بين اللجان والجلسات العامة. واعتقد انه من المفيد بقدر أكبر إعمال المزيد من التفكير في هذه المسألة، وذلك في سياق عملنا المتعلق بتنشيط جدول أعمال الجمعية العامة. وثمة عنصر هام لتعزيز الجمعية العامة ككل يتمثل في إنجاز الأعمال بفعالية، وفي تهيئة جوّ بناء في اللجان.

أعلم أن هناك ميزة خاصة للجنة الأولى وهي أن العديد من ممثليها يأتون من جنيف. آمل أن يسهم ذلك أيضاً في جعل هذين المقرين الهامين للأمم المتحدة أقرب إلى بعضهما، وأن يؤدي إلى فهم متبادل أفضل للعمل الذي ينجز في جنيف ونيويورك.

وبالانتقال إلى مضمون عمل اللجنة، حدثت بعض التطورات الإيجابية الهامة في ميدان نزع السلاح. ولقد تم تسليط الضوء على ذلك مؤخراً، مثلما ذكر الرئيس للتو، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي انعقد بدعوة من الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ومسألة متابعة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح هي الآن - وأنا مسرور جداً حيال القرار الذي اتخذته المكتب في الأسبوع الماضي - بند فردي إضافي على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

ويسرني جداً أن أذكر أن اللجنة تحرز تقدماً في أعمالها، وأن المناقشات تجري في جوّ بناء. لذلك، لن أستهلك المزيد من وقت أعضائها، وأشكرهم على حسن اهتمامهم.

الاتفاقية، ولأنها صدّقت عليها في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وبذلك أصبحت الدولة السابعة عشرة الطرف في الاتفاقية. الجهات المانحة. وفي ذلك السياق، فإن مصداقية من الاتفاقية على المحك.

وسوف تشارك سلوفينيا في الاجتماع، بوصفها دولة طرفاً في الاتفاقية. وأول اجتماع للدول الأطراف سيكون معلماً بارزاً في حياة الاتفاقية. وسوف نعتمد هناك وثائق هامة: إعلان فينتيان، وخطة عمل، وبرنامج عمل لعام ٢٠١١، وآليات الإبلاغ. فهذه الوثائق سترشدنا في أعمالنا خلال السنوات المقبلة. وتشعر سلوفينيا بالامتنان لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولأصدقاء الرئيس على جهودهم في التحضير لاجتماع فينتيان.

وانضمت سلوفينيا أيضاً إلى هذه العملية عن طريق مساعدة أستراليا كبلد صديق للرئيس على إزالة الذخائر العنقودية. وأهم تحدٍ ينتظرنا، نحن الأطراف في الاتفاقية، هو عالميتها. نأمل أن يصل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى أكثر من ١٠٠ دولة قريباً.

تشعر سلوفينيا بالسعادة إزاء نتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي وقعت في كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. في كارتاخينا، وفي ظل القيادة الحكيمة والمقتدرة للسفيرة سوزان إيكي ممثلة النرويج، اعتمدنا خطة عمل هامة مدتها خمس سنوات، ويجب أن ننفذها باتساق، ولا سيما في مجال مساعدة ضحايا الألغام. ومع ذلك، واجهنا في السنوات الأخيرة التحدي المتمثل في عدم تمكن عدد متزايد من الأطراف من تطهير المناطق الملوثة في غضون مهلة الـ ١٠ سنوات المقررة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية. يجب علينا جميعاً التغلب على فتور همة المانحين ومساعدة تلك البلدان التي تلقت حتى الآن اهتماماً أقل من

وفي الختام، ما زال تنظيم التجارة الدولية في مجال الأسلحة التقليدية يشكل تحدياً للمجتمع الدولي. ونرى أن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تكون قوية ومتينة هو الاستجابة الهامة والفعالة لتلك المشكلة من جانب المجتمع الدولي. ويسرنا أن نلاحظ أن هناك تضاؤل في عدد البلدان التي تعارض ضرورة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بوصفها استجابة عالمية للتجارة الدولية غير المشروعة وغير المسؤولة في الأسلحة. وندعو البلدان المتشككة إلى الانضمام إلى مساعيها. إن العام ٢٠١٢، وهو الموعد الذي يتعين علينا الانتهاء فيه من المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة يقترب بسرعة. من المقرر أن يعقد الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة هنا في نيويورك في تموز/يوليه المقبل. ينبغي لنا أن

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن أجل ذلك سنت حزمة من التشريعات الرادعة لمنع أي نشاط غير مشروع يتعلق بجيازها واستيرادها وتصنيعها ونقلها. وتؤكد بلادي مجددا دعم برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١.

وفي هذا السياق، حرصت ليبيا على تطبيق المعايير الدولية بشأن ممارسات الوسم الوطنية المتصلة بعلامات الوسم لتبيان بلد الصنع أو بلد الاستيراد والرقم الخاص، فضلا عن قيام الجهات المختصة في ليبيا بإجراءات رقابية صارمة تخضع لتشريعات وقوانين تتعلق بتداول الأسلحة والذخائر داخل الجهات الرسمية المصرح لها، وذلك مساهمة منها في مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

أما على المستوى الإقليمي فيجري التنسيق بصورة جيدة بين الدول العربية من خلال الاجتماعات الدورية لنقاط الاتصال المسؤولة عن رصد ومتابعة تنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك لتبادل الخبرات وتقييم التطورات الإقليمية والدولية في هذا المجال. ويجري تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من قبل الدول الأعضاء فيها لما يصدر من قوانين ونظم وتشريعات مُنظمة لتجارة الأسلحة الصغيرة.

تؤيد بلادي استحداث آلية لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب، وبطريقة موثوق بها على أن تأخذ في الاعتبار شواغل وخصوصيات كل إقليم. وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا على أهمية الصك الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على الرغم من الطابع غير الملزم لذلك الصك. وبحدونا الأمل في أن تلتزم الدول الأعضاء بالتنفيذ التام لأحكامه، ونعتقد أن التعاون بين البلدان في مجال تعقب

نبذل جهودا إضافية في اغتنام الفرصة وتولي زمام مهمتنا التاريخية المتمثلة في تحريك المفاوضات لتحقيق هدفنا، وهو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بالشثناء على دور المجتمع المدني في مساعينا وفي المفاوضات الدولية في مجال الأسلحة التقليدية. ويتسم دور المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني بالأهمية البالغة جدا، وغالبا ما لا يتم تقديره بما فيه الكفاية.

السيد الجايدي (الجمهورية العربية الليبية): سيدي

الرئيس، تولي بلادي اهتماما خاصا لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وترى أن الاتجار غير المشروع يُعد من أكثر المسائل خطورة على أمن واستقرار ورفاه الشعوب، حيث قع ضحيتها الآلاف من البشر سنويا؛ فضلا عن أثرها المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية. وتذكر ما لهذه الظاهرة من عواقب وخيمة في تأجيج الصراعات وتأثيرها على السلم والأمن على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتُعد مكافحة انتشارها إحدى أكثر المهام صعوبة.

إن الزخم الذي يشهده مجال نزع السلاح والجهود المبذولة لاحتواء الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على جميع الصُّعد تعتبر اليوم أمرا أساسيا في إطار الحد من نشوب الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. ولعل أبرزها اجتماع اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، التي عقدت في تموز/يوليه الماضي. وبالتالي، فإننا نشجع التقدم في هذا الإطار على أساس التوافق العام في الآراء.

تحرص ليبيا على المساهمة في التصدي لهذه المسألة الخطيرة والتنفيذ الأمثل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع

أن يغادر. إن جمهورية تنزانيا المتحدة مستعدة للمساهمة بشكل إيجابي.

مرة أخرى، أريد أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ المكتب على ترؤس هذه الدورة، وأن أثني عليكم لإنجاز الأعمال بشكل جيد حتى الآن. وأرحب أيضاً بالبيان الذي أدلى به رئيس الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤكد على حقيقة أنه منذ تم وضع برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام ٢٠٠١، فهو لا يزال عملية تقودها الأمم المتحدة. وأود أنؤكد هنا على أن هناك كل الأسباب التي تحمل الدول الأعضاء على دعم المبدأ الأساسي والمقدس ألا وهو تعددية الأطراف في إطار الأمم المتحدة. لقد شكّلت دولها الأعضاء الأمم المتحدة في أعقاب الحربين العالميتين مع رؤية عالم آمن وسلمي. وأوكلت إلى المنظمة المسؤولية الرئيسية عن ضمان صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، بات على الدول الأعضاء واجب أخلاقي ومطلب قانوني معاً لدعم الأمم المتحدة في جميع مساعيها والتقيّد بميثاقها. وفي ذلك الصدد، إن لفظي "الأمم المتحدة" ينبغي عدم حذفهما من عنوان البرنامج، الذي ينبغي أن يكون إذاً "برنامج عمل الأمم المتحدة" وليس "برنامج العمل".

ويرحب وفدي بإدراج مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جدول أعمال نزع السلاح كسبيل لتحسين عملية قضاء الدول الأعضاء على الأخطار التي تمثلها هذه الأسلحة للبشرية. ففي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على سبيل المثال، تُستعمل هذه الأسلحة وتسبب أعداداً هائلة من الوفيات، والإبادة الجماعية، والمعاناة التي

الأسلحة الصغيرة غير المشروعة سيكون عاملاً حيوياً من أجل إحراز مزيد من التقدم.

إننا نجح دور الأمم المتحدة في التصدي لمخاطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يرتبط بالتزام الدول بمتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، الذي يتضمن العديد من الإجراءات الهامة في هذا الشأن، فضلاً عن المبادئ الأساسية التي تمنحه الشرعية والقبول، مثل احترام حق الدول في الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير للشعوب كافة، وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال. كما نؤكد على أن الدول من خلال أنظمتها الرسمية هي وحدها صاحبة السيادة في شراء الأسلحة وتخزينها ونقلها وفق الإجراءات القانونية المعمول بها.

وفي الختام، إننا نؤمن بأن نجاح مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة يرتبط بالجهود الجماعية وتعاون الدول. ونؤكد على أهمية التنسيق المتواصل بين الدول فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين باعتباره أساس مكمل للجهود التنفيذ على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية. ولا شك أن اتخاذ تدابير لتشجيع مزيد من التعاون سيساعد في تعزيز الضوابط في المناطق الحدودية البرية والبحرية والجوية، ويسهم في تثبيت أسس الاستقرار ومنع انتقال تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين وشبكات الجريمة المنظمة لاستخدامها في أغراض غير مشروعة.

وعليه يتعين علينا جميعاً التعاون وإبداء الإرادة اللازمة للمضي قدماً من أجل إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

السيد سيروهييري (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة الذي يحث الدول الأعضاء على تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وأمل أن يستمع إلى هذه الكلمات قبل

العواقب والآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة - ومعظمها من الأسلحة الصغيرة التي تستعمل ضد الأبرياء - وهي من حيث المبدأ ترحب بكل المحاولات الرامية إلى منع تلك التجارة والقضاء عليها. وترى إيران أن هذا الهدف النبيل، الذي يرمي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعاون دولي جاد. علاوة على ذلك، تعتقد إيران أن أي ترتيب لتنظيم الأسلحة التقليدية ينبغي إجراؤه بطريقة غير تمييزية وشاملة، ومن خلال المفاوضات المتعددة الأطراف.

وفي الوقت نفسه، تؤكد من جديد على الحق السيادي والطبيعي للدول في امتلاك وتصنيع واستيراد وتصدير الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها للدفاع عن النفس وتلبية الاحتياجات الأمنية وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتشاطر القلق إزاء التدابير القسرية الانفرادية التي أعرب عنها رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة شرم الشيخ، وتأكيدهم على أنه ينبغي عدم وضع أي قيود غير مبررة على نقل الأسلحة التقليدية للدفاع الذاتي وتلبية الاحتياجات الأمنية.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن تجارة الأسلحة التقليدية الشرعية والقانونية فيما بين الدول الأعضاء ليست هي المشكلة الرئيسية التي تؤكد بعض البلدان على وجوب التصدي لها في هذه المرحلة. وكما أفاد نظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، إن معظم عمليات نقل الأسلحة التقليدية يغطيها السجل وتتسم بالشفافية. ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن نقل الطائرات والسفن الحربية والقذائف والدبابات على نحو غير مشروع، بالسهولة التي يتم بها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذلك، ليس ثمة جدوى من محاولة تغطية عمليات نقل جميع الفئات السبع، ونعتقد أن المفاوضات المتعلقة بعمليات النقل هذه وتنفيذ معاهدة محتملة لاحقاً هما مضيعة للوقت

لا توصف للمجتمع، وأعتقد أن هذا هو الحال أيضاً في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. لا يمكننا أن ندع هذه الحالة تستمر. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي تأييداً كاملاً إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القائمة التي سيجري تضمينها في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة المتوخاه.

ونظراً لأهمية الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، والحاجة إلى إدراجها في جدول أعمال نزع السلاح، فإن تترانيا على استعداد للمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن هذه الأسلحة (A/C.1/65/L.32) ومشروع القرار ذي الصلة بشأن إشراك المرأة بوصفها عنصراً رئيسياً في مجال نزع السلاح (A/C.1/65/L.39/Rev.1). فالمرأة تؤدي دوراً هاماً في المناقشات والأنشطة المتعلقة بنزع السلاح في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على جميع المستويات، لأنها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في أنشطة التنمية، وتحمل وطأة الحروب والصراعات المسلحة التي تُشن باستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الختام، أريد أن أكرر التأكيد على دعم تترانيا لإدراجها في جدول أعمال نزع الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، دون المساس بمعاهدة تجارة الأسلحة المتوخاه بوصفها صكاً دولياً ملزماً قانوناً لتنظيم تجارة هذه الأسلحة. ونزع السلاح في هذا المجال ممكن تحقيقه إذا، وتتعهد تترانيا بالقيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية كي يعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.18.

السيد فيرامي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة للنظر في مسألة الأسلحة التقليدية داخل الأمم المتحدة، وتدرك

والمساعدات العسكرية التي تبلغ أثمانها مليارات الدولارات إلى بعض بلدان الشرق الأوسط قلقاً كبيراً للعديد من البلدان المحبة للسلام في المجتمع الدولي. والقصد من تصدير معظم الأسلحة - الهجومية المتطورة - إلى الكيان الصهيوني هو نفع آلة حرب ذلك الكيان بالثقة في سعيه إلى تطبيق السياسات التوسعية والعدوانية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة.

بالنظر إلى تقارير الأمم المتحدة الموثقة جيداً بشأن مختلف جرائم الحرب التي ارتكبتها الضباط العسكريون وكبار المسؤولين في النظام الصهيوني، فإن الموردين الرئيسيين للأسلحة لذلك النظام والمسجلة أسماءهم في تقارير الأمم المتحدة - مشتركون في جرائم الحرب تلك وعليهم الكف فوراً عن تصدير الأسلحة إلى ذلك النظام والامتناع عن زيادة تغذية آلية الحرب الخطيرة لديه.

يؤيد وفدي تأييداً كاملاً النهج الشامل وغير التمييزي نحو التصدي لمسألة القذائف من جميع جوانبها. وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإن إيران كونها مرت بتجربة مريعة لمدة ثماني سنوات في حرب فرضت علينا، تعرض خلالها الإيرانيون العزل في المدن، بل حتى في العاصمة، لوابل من الهجمات المستمرة بالقذائف، اضطرت من أجل الدفاع عن نفسها إلى تطوير تكنولوجيا القذائف. وغني عن القول أن إيران كانت آخر بلد في المنطقة لجأ إلى تكنولوجيا القذائف للدفاع عن نفسها.

وبالنظر إلى عدم وجود قواعد دولية أو ترتيبات متفق عليها، ترى جمهورية إيران الإسلامية أن السبيل الوحيد لتناول مسألة القذائف من جميع جوانبها ينبغي أن يكون في إطار الأمم المتحدة. فالنهج التمييزي خارج إطار الأمم المتحدة لن يفضي إلى تناول هذه المسألة الهامة بصورة شاملة.

والموارد، ولن يعمل إلا على زيادة العبء الملقى على كاهل البلدان النامية.

علاوة على ذلك، ووفقاً لاستطلاعات دولية موثوقة، يُقدَّر بأن نحو ٩٠ في المائة من الوفيات المباشرة في الصراعات المتصرفة بالعنف سببها الأسلحة الصغيرة. ومن نافلة القول إن المجتمع الدولي بذل بالفعل جهوداً جبارة في ختام برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة بتوافق الآراء. علاوة على ذلك، فإن الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها قد تم التفاوض عليه بشق الأنفس من جانب جميع الأعضاء واعتمدته الجمعية العامة في إطار برنامج العمل. وينبغي عدم التخلي أو التغاضي عن أي من هذه الجهود، التي تمثل النهج التدريجي المتعدد الأطراف.

إن الازدواجية لا قيمة مضافة لها. وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه نظراً لعدم امتثال الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة امتثالاً كاملاً للالتزامات القائمة بموجب الاتفاقات ذات الصلة بشأن الأسلحة التقليدية، فإن الظروف ليست ناضجة للتفاوض على صك عالمي شامل يتعلق بنقل كل نوع من أنواع الأسلحة.

ويؤدي تدفق الأسلحة المتطورة في الآونة الأخيرة إلى المناطق المضطربة، مثل الشرق الأوسط، إلى آثار سلبية على الاستقرار في تلك المناطق. وإن صنع الأسلحة دون هوادة من جانب المنتجين الرئيسيين على نطاق واسع جداً، بهدف تصدير غالبيتها إلى بلدان أخرى، مسألة تثير قلقاً بالغاً، وتصدير الأسلحة بلا رافة ومسؤولية إلى الشرق الأوسط مثال واضح على ذلك. ويسبب تصدير الأسلحة

المتحدة سوف يصوتون لصالح مشروع القرار كما فعلوا في السنوات السابقة.

وبما أنني بصدد تناولي للكلمة، أسمحوا لي أن أقول بضع كلمات تتعلق بما يسمى بالأنباء العاجلة التي أعلن عنها بالأمس الوفد البريطاني. وكرد أولي على ذلك، أقول أن من المؤسف أن عقلية الحرب الباردة لا تزال سائدة في تلك الوثيقة التي تدم المبدأ البالي للردع. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، فقد التزمت تلك الوثيقة الصمت المطبق إزاء وجود نحو أكثر من ٢٠٠ رأس نووي لدى النظام الصهيوني - النظام الوحيد في المنطقة الذي يفتقد افتقاراً كاملاً للشرعية والذي يمثل إرهاب الدولة، ويهدد السلم والأمن في المنطقة وخارجها.

السيد أوديديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يرى الوفد النيجيري إيجابية في الاتهامات الأخيرة في مفاوضات نزع السلاح العام، وبخاصة التطورات في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التي اجتمعت هذا العام بقيادة السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين الذي ترأس باقتدار كبير الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام الماضي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠٨. وقد شاركت نيجيريا بهمة في جميع الاجتماعات ذات الصلة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك فريق الخبراء. ومن المتوخى أن تفضي هذه العملية إلى عقد مؤتمر في ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ويهدف المؤتمر إلى صياغة صك ملزم قانوناً بشأن وضع أعلى المعايير الدولية الموحدة لنقل الأسلحة التقليدية، الأمر الذي تعتبره حكومي هاماً جداً.

أما فيما يتعلق بمسألة معاهدة تجارة الأسلحة، فشأن نيجيريا شأن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعتقد

أود الآن أن أقدم مشروع المقرر [A/C.1/65/L.18](#) المعنون "القذائف". وكما يعلم الأعضاء، فإن إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية ومصر اقترحت بصورة مشتركة تقديم مشروع قرار سنوي بشأن هذا الموضوع والذي ما برح يحظى بتأييد الدول الأعضاء. أود أيضاً أن أشير إلى أن رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز قد "أعربوا عن تأييدهم للجهود التي ستستمر في إطار الأمم المتحدة لزيادة استكشاف مسألة القذائف من جميع جوانبها".

وفقاً لقرارات الجمعية العامة ٣٣/٥٥ و ٣٧/٥٨ و ٦٧/٥٩، أنشئت أفرقة الخبراء الحكوميين الأول والثاني والثالث في ٢٠٠١-٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على التوالي لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير عن مسألة القذائف من جميع جوانبها. وبعد تبادل للآراء شامل ومتعمق لجميع جوانب مسألة القذائف، وافق الإجماع الفريق الثالث للخبراء الحكوميين الذي أنشئ في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، على التقرير النهائي (A/63/176). وفي وقت لاحق، رحبت الجمعية العامة بالتقرير وطلبت إلى الأمين العام الحصول على آراء الدول الأعضاء بشأن التقرير.

قامت عدة دول أعضاء، بما فيها بلدي، بالرد فعلاً على تصدير الأمين العام للتقرير. غير أنه لم يتيسر للمشاركين في تقديم مشروع القرار الوقت الكافي لتحليل الآراء والتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة والأمانة العامة بشأن الخطوة المقبلة التي ستتخذ. لذلك، قرر المشتركون في تقديم مشروع القرار الخاص بالقذائف تقديم مشروع مقرر فقط هذا العام، وهو متضمن في الوثيقة [A/C.1/65/L.18](#).

ومشروع المقرر إجرائي فقط، ونحن على يقين بأن من يؤيدون الإبقاء على مسألة القذائف داخل إطار الأمم

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها بما يتماشى مع آثار استخدامها المدمرة على البلدان والشعوب المتضررة منها. لذلك ندعو الدول الأعضاء إلى زيادة تركيزها على ضرورة تقليص ما يشكله من خطر على البشرية الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه في نهاية الأمر. وللقيام بذلك، ينبغي أن تسمو الحياة البشرية على أي قيمة للمنافع التجارية المتأتية من تجارة الأسلحة.

إن نيجيريا بوصفها الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يسرها أن تبلغ بأننا أحرزنا تقدما كبيرا في إحلال السلم والاستقرار في البلدان الواقعة في المنطقة دون الإقليمية التي كانت حتى وقت قريب متورطة بشكل أو بآخر من أشكال الأزمات السياسية. وأدى ذلك إلى تحسن كبير في الحالة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وهو ما عزز بدوره السلام والأمن. بما لهما من أهمية بالغة للتنمية. وستواصل نيجيريا البناء على هذه الإنجازات لتوطيد الاستقرار ونشر الرخاء في المنطقة دون الإقليمية.

لقد أدى برنامج العفو الذي عرضته الحكومة الاتحادية على المقاتلين في منطقة دلتا النيجر من البلاد إلى استرجاع آلاف القطع من الأسلحة غير المشروعة. وبذلك تكون نيجيريا قد حققت نجاحا باهرا في نزع السلاح، ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم في ذلك الجزء من البلاد.

لقد دخلت اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة حيز النفاذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في أعقاب تصديق الدولة الحادية عشرة عليها من أصل دولها الأعضاء الـ ١٥. وعلى نحو ما تتطلبه الاتفاقية، أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة لجانا وطنية ستضطلع بمهامها بوصفها جهات التنسيق الوطنية في

أنه ينبغي أن يكون هناك وضوح في تعريف الأسلحة. وهذا التعريف ينبغي أن يكون مرنا بما فيه الكفاية ليشمل التطورات الجديدة التي حدثت في تكنولوجيا الحروب. ويجب عدم التقليل من أهمية الحاجة إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وتعتقد نيجيريا أيضا أن أي معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي أن تتضمن أحكاما تحظر وصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أطراف فاعلة من غير الدول أو أي مجموعة أو مجموعات، سواء أكانت مسلحة أم غير مسلحة تعمل خارج سلطة أو سيطرتها.

ومن المسلم به بصورة واسعة أن الأسلحة من أي نوع كان تشكل خطورة في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول. لذلك يجب العمل من أجل عدم وصول الأسلحة إلى لأطراف الفاعلة من غير الدول بوصف هذه مهمتنا الرئيسية في وضع معاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة. وهذه دعوة إلى إبرام معاهدة قوية بشأن تجارة الأسلحة تصمد أمام اختبار الزمن. ويقر الوفد أيضا تشكيل "٧+١+١" بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

مع ذلك، تشعر نيجيريا بالقلق العميق إذ أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة لا تزال تزعزع استقرار القارة الإفريقية واستقرار عدد كبير من البلدان النامية. وتلك الأسلحة غير المشروعة لا تزال تذكى صراعات طويلة وتعرقل البرامج الإنسانية الدولية. وتقوض أيضا مبادرات السلام، وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعرقل التنمية، وربما ما هو أكثر مدعاة للقلق، أنها تعزز ثقافة الجريمة المنظمة والعنف. وفي الواقع أنها بالنسبة لنا، تشكل أسلحة دمار شامل لأنها هي الأسلحة التي تقتل فعلا الناس في إفريقيا وفي أماكن أخرى.

غير أننا كثيرا ما نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إيلاء المجتمع الدولي اهتماما للحاجة الماسة لمكافحة الاتجار غير

ومعدات الحدود المتعلقة بالمساحات الضوئية في الموانئ والمطارات وتدريب الموظفين، من بين أمور أخرى كثيرة.

السيدة أوليانيك (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

لقد قام، يوم الاثنين، مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بتوزيع صفحتي وقائع تضمنتا معلومات وبيانات إحصائية تتعلق بعملية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ونجد أن هذه المعلومات هامة للغاية للفهم بصورة أفضل للاتجاهات في تعزيز بناء الثقة، التي من أجلها أبرمت هذه الصكوك. ومن دواعي الأسف أن إبلاغ الصك بالاتجار قد تراجع في السنوات الثلاث الأخيرة.

ويولي وفدي أهمية بالغة لاستمرار هذه العملية لتدابير لبناء الثقة. ولذلك نقترح النظر في إمكانية استمرار ممارسة إعداد وتوزيع هذه الصفحات بوصفها وثائق رسمية للجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

للمراقب عن الجماعة الكاريبية.

السيد سنكلير (الجماعة الكاريبية) (تكلم

بالإنكليزية): سيدي، لقد دخلت اللجنة الأولى لتوها الأسبوع الثالث من دورتها، وقد بررت وأعضاء مكتبكم الأسباب التي دفعت الدول الأعضاء لتعيينكم في المناصب الإدارية التي تشغلونها.

إن الأمانة العامة للجماعة الكاريبية، التي أمثلها هنا بوصفي مراقبها الدائم، ليست دولة بالطبع؛ وهي لا تنتج ولا تصدر السلع، ناهيك عن الأسلحة؛ وليس لديها أراض أو سكان. وأسلحتنا من النوع غير التقليدي، وغير القاتل - هي كلماتنا، وأفكارنا وخدماتنا. ومن خلال هذه الوسائل، نقوم بتأدية عدد من المهام الحيوية فيما يتعلق بدول الجماعة الكاريبية، بما في ذلك في مجالات التنمية البشرية

العمل على تنفيذ الاتفاقية. وتعاونت الدول الأعضاء في الجماعة تعاوناً وثيقاً في برنامج مكافحة الأسلحة الصغيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي خلف برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة قد عمل بجهد مع المجتمعات المدنية لتزويدها بالمنشآت المؤسسية المطلوبة، بما في ذلك رعاية مشاريع الأسلحة الصغيرة. ونظراً للمساحة الشاسعة للمنطقة دون الإقليمية مما يشكل منع التداول غير المشروع في هذه الأسلحة تحدياً خطيراً، قامت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمفردها برعاية وتشجيع الخدمات ما بين الدول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الاتربول في مكافحة الجرائم المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً الحاجة إلى إنشاء صلة بين الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية والطبيعية للدول الأفريقية. وهذه، من وجهة نظرنا، هي علة برنامج الأسلحة الصغيرة، وأحياناً السبب الحقيقي للصراعات المتأصلة في المنطقة. وقد تكون تجربة عملية كيمبرلي بمثابة دليل جيد لنا في معالجة هذه القضية.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أن تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين سيكون أمراً ضرورياً لمعالجة المشاكل المتنوعة الناجمة عن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا. ونعتقد أن بعض المجالات حيث المساعدة ضرورية في المنطقة دون الإقليمية وغيرها للتصدي لخطر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تشمل تكنولوجيا الرصد لمراقبة الحدود، عملاً بأحكام برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،

أخذنا نشاهد قدرة الحوار المتأني المستمر للتخفيف من الشكوك، وتحسين التفاهم وتعزيز الثقة. وبين ٤ تشرين الأول/أكتوبر والأمس، قام وفد بلدي بتجميع مقتطفات مما يزيد عن ثلاثة بيانات رئيسية تلاحظ القبول الواسع الذي تتمتع به فكرة إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة.

وسيكون من غير اللائق بي أن أختار من بين هذه البيانات للاقتباس؛ ولا أن أؤكد من جديد ما أكدته جميع هؤلاء المتكلمين. بمتى انتهى السرور فيما يتعلق بالقيمة التي ينطوي عليها إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة - ولأنني أيضاً أعتقد أنه قد سبق الكثير من الحجج لإبرام هذا الصك. وسأكتفي بشكر المتكلمين على ما أبدوه من عبارات التوكيد، معرباً عن الأمل في أن تلك الوفود التي ما زالت مترددة ستتخلى عن تردداتها وقت غير بعيد وتشارك بثقة وتوقعات إيجابية.

إن هذا القبول البطيء، وإن كان مطرداً، لفكرة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة التي أشرت إليها لا يمكن فصله سواء عن نوع الدبلوماسية التي يتصف بها السفير غارسيا موريتان وقدرته الشخصية على الإلهام والإقناع، أو عن اجتهاد وسعة حيلة مكتب شؤون نزع السلاح والمراكز الإقليمية لترع السلاح. وإنني أثني على السفير وهذه الكيانات ثناء مستحقاً.

وكما نرى نحن في أمانة الجماعة الكاريبية، شأننا شأن الدول التي نخدمها، فإننا نحتاج إلى نوع من الآلية الملزمة والمتفق عليها عالمياً لسد الثغرات في القواعد التي تحكم التجارة المشروعة في الأسلحة. وما زلنا نعتقد أنه يمكن وضع مثل هذا الصك الذي يرغب فيه عدد كاف من الدول، وأنه قابل للتحقيق. وسوف نواصل العمل بطريقة تتفق مع ذلك الاعتقاد لضمان أن يحدث هذا الصك الأثر الذي

والاجتماعية، والتجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة.

ومن الحتمي أنه سواء تحت شعار واحد أو آخر، ما يؤثر على دول المنطقة من الطبيعي أن يؤثر على الأمانة العامة ويندرج ضمن اختصاصات الأمانة العامة. ويشمل ذلك تسجيل مستويات الجريمة والعنف في مجتمعاتنا، وانعدام الأمن، والتشرد الاقتصادي والاجتماعي، وعرقلة الجهود الإنمائية التي تسببها الثغرات في الاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة الدولية التي تترتب على هذا النشاط، والاتجار غير المشروع في المخدرات، التي تفرض أعباء هائلة على وكالاتنا المعنية بإنفاذ القانون والعدالة. ولئن كانت هذه تحديات تواجه حكومات المنطقة، فهي أيضاً تشكل تحديات بالنسبة للأمانة العامة، لأنها تعرقل وتقوض إلى حد كبير جهودنا للمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل.

ولهذا السبب اشعر بالامتنان لإعطائي الكلمة، في هذه المرحلة الختامية من النظر في المجموعة الحالية من البنود، لأقول بالنيابة عن الأمانة العامة للجماعة الكاريبية بضع كلمات تحديداً بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة. لقد شعرنا بالسعادة عندما طرحت فكرة إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. ولم نعتبر ذلك تدبيراً لترع السلاح. ولم نعتبر ذلك دلالة على نهاية ويلات الأسلحة غير المشروعة في منطقتنا. لكننا نعتبر أن أي صك يسعى، بسد الثغرات في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لمنعها من الوصول إلى الأسواق غير المشروعة مبادرة قيمة.

وتود الأمانة العامة للجماعة الكاريبية أن تذكّر بالشكوك التي استقبلت بها الفكرة في بادئ الأمر في اللجنة، ومن ثم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وحتى في الأيام الأولى للجنة التحضيرية الأولى. لكننا شيئاً فشيئاً،

سياق مناقشة اللجنة بشأن الأسلحة التقليدية وفيما يتعلق بالإشارة إلى جزر ماليفيناس وإلى اتفاقية أوتاوا، يؤكد الوفد الأرجنتيني مرة أخرى على كل ما جاء في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية في جمهورية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ٢٤ حزيران/يونيه.

وتؤكد الحكومة الأرجنتينية مجدداً أن جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين وأن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تحتلها بصورة غير مشروعة، ومن ثم فإنها موضوع نزاع على السيادة بين البلدين أقرته منظمات دولية مختلفة.

إن الاحتلال غير المشروع من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قد أدى بالجمعية العامة إلى اتخاذ القرارات ٦٥/٢٠، ٦٠/٣١، ٤٩/٣١، ٩/٣٧، ١٢/٣٨، ٦/٣٩، ٢١/٤٠، ٤٠/٤١، ٤٢/٤٢، ٢٦/٤٣، وتقر جميعها بوجود نزاع على السيادة حول جزر ماليفيناس وتحث حكومتها جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أسرع وقت ممكن. واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، من جانبها، اتخذت هذا الموقف، مراراً وتكراراً، لعل آخرها من خلال قرارها المتخذ في ٢٤ حزيران/يونيه.

وكذلك، في ٨ حزيران/يونيه، أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلاناً جديداً بشأن المسألة استخدمت فيه عبارات مشابهة. وجمهورية الأرجنتين تؤكد مرة أخرى حقوقها المشروعة للسيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساوث ساندويتش، والمناطق

نحتاج إليه. وعندما يغادر نيويورك، سنقوم بالإعداد للجنة التحضيرية القادمة.

لقد اتخذ وزراؤنا قراراً هنا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر بأن تعقد دولنا اجتماعاً تحضيرياً في كانون الثاني/يناير للإعداد للجنة التحضيرية الثانية، ونحن نعمل على ذلك بترو. ونستعين بخبراء فنيين من مختلف الوزارات المعنية وصانعي السياسات من العواصم المختلفة في المنطقة، وبأفراد من البعثات في نيويورك والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والنساء حتى إذا اجتمعنا في اللجنة التحضيرية الثانية القادمة في عام ٢٠١١، سيكون لدينا فهم جيد لما تعنيه معاهدة لتجارة الأسلحة بالنسبة لمنطقة الجماعة الكاريبية، وكيف ستعمل، وماذا نريد منها، وكيف سيوضع هيكلها، وكيفية التعامل مع تحديات تنفيذها والجوانب الأخرى ذات الصلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوريوتا (الفلبين).

إننا لا نتوقع أن تضبط الجماعة الكاريبية إيقاع اللجنة التحضيرية القادمة أو أن تحدد محتوى معاهدة تجارة الأسلحة أو هيكلها - فهي بعيدة عن ذلك. ولكن، إن كانت هناك أي قوة تعمل على إضعاف الزخم صوب الاتفاق على معاهدة لتجارة الأسلحة، لن تكون بالتأكيد من دول الجماعة الكاريبية. ويمكن أن يعول علينا في ذلك. وإن كانت هناك قوى تسعى لتشجيع التحرك إلى الأمام بكل السرعة صوب التفاوض بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، يمكنها أيضاً أن تعول علينا في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة الأسلحة التقليدية.

أعطي الكلمة لمثلة الأرجنتين في ممارسة حق الرد.

السيدة بورولي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): رداً على البيان الذي أدلى به أمس ممثل المملكة المتحدة في

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، عقد الفريق أربعة اجتماعات. ونظر الفريق خلال عمله في الآراء التي تلقاها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استجابة لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦٠، المعنون "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي"، ودرس المنشورات والوثائق المقدمة من فرادى الأعضاء والمجموعات.

وأود أن أسلط الضوء على أن فريق الخبراء الحكوميين تمكن، بفضل تبادل شامل ووافٍ للآراء، من اعتماد تقرير بتوافق الآراء لتقدمه إلى الجمعية العامة. وبصفتي رئيسا للفريق، لا يسعني إلا أن أعرب عن اغتباطي وعدم قدرتي على مقاومة الإغراء بأن أعلن للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، أنه تم تحقيق توافق في الآراء بشأن مسألة مكافحة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، وهي من بين أخطر تحديات القرن الحادي والعشرين.

وكما يشير التقرير، فإن من شأن تلك التهديدات أن تسبب أضرارا فادحة للاقتصاد والأمن الوطنيين والدوليين. إن تلك التهديدات نابعة من مجموعة متنوعة وكبيرة من المصادر، وتتجلى في أنشطة مخلة تستهدف الأفراد والأعمال التجارية والهياكل الأساسية الوطنية والحكومات على حد سواء. وتمثل آثارها أخطارا كبيرة على السلامة العامة، وأمن الدول والاستقرار المترابط عالميا للمجتمع الدولي بأسره. وعليه، من الأهمية بمكان أن تكون الأمم المتحدة على إدراك تام في أسرع وقت ممكن لأهمية هذا التهديد للبشرية. وفي اللجة الأولى، على وجه الخصوص، يجب أن تؤخذ بعين

البحرية المحيطة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في النظر في المجموعة التالية من البنود. سنبدأ مداولاتنا بشأن إجراءات نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي بالاستماع إلى تقديم من رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ويسرني أن أرحب بضيفنا هنا اليوم، السفير أندري كروتسكيخ. وبعد الاستماع إلى بيانه، سأعلق الجلسة لتمكين الوفود الراغبة في طرح أسئلة أن تفعل ذلك في جو غير رسمي.

أعطي الكلمة للسفير كروتسكيخ.

السيد كروتسكيخ (رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي) (تكلم بالروسية): أعرب عن امتناني للرئيس ولأعضاء اللجنة على منحي هذا الشرف لمخاطبة اللجنة بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/65/201).

وكما يعرف الأعضاء، أنشئ الفريق في عام ٢٠٠٩ عملاً بالفقرة ٤ من القرار ٤٥/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والغرض من الفريق دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لها، إلى جانب المفاهيم الرامية إلى تعزيز أمن الأنظمة العالمية للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعملاً بأحكام القرار وعلى أساس التوزيع الجغرافي العادل، عين خبراء من ١٥ بلداً: الاتحاد الروسي، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، بيلاروس، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، قطر،

لا يمكننا إغفاله وهو أن حقيقة التباين القائم في قدرات وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الدول المختلفة يزيد من ضعف الشبكة العالمية. ومن شأن التباين في القوانين والممارسات الوطنية أن يخلق تحديات لتهيئة بيئة رقمية آمنة ومرنة.

ومع تزايد تعقيد وخطورة الأنشطة الهدامة التي تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من البديهي أن أي دولة لا يمكنها التصدي لتلك التهديدات بمفردها. فمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين تعتمد على التعاون بنجاح فيما بين الشركاء المتفقين في الرأي. ويتسم التعاون فيما بين الدول وبين الدول والقطاع الخاص بأهمية بالغة، ويتطلب تعزيز أمن المعلومات تعاوناً واسع النطاق لكي يكون فعالاً. إن تعقيد وتعدد التهديدات والأخطار وأوجه الضعف في ميدان أمن المعلومات يقتضيان وجود نطاق عريض من المشاركين في ذلك التعاون بغية إيجاد فهم مشترك وتنسيق للنهج الوطنية من أجل ضمان أمن المعلومات.

وقد صاغ فريق الخبراء الحكوميين بعض التوصيات المحددة في هذا الميدان. وأعتقد أنه استخدم الأساليب الدبلوماسية أفضل استخدام على أساس القول الصيني الحكيم: الخطوات الصغيرة تشكل مجتمعة إنجازات عظيمة. والأمور المهمة هو عدم إضعاف الزخم نحو إقامة عالم أكثر أمناً ومراقبة للأخطار التي تنشأ عن التكنولوجيا الجديدة. وقد شعر الفريق أن من الممكن تقديم التوصيات التالية، من بين الخطوات الأولى صوب ضمان السلام.

أولاً، يجب أن نعزز الحوار فيما بين الدول للنظر في قواعد تتعلق باستخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تقليص الخطر الجماعي وحماية الهياكل الأساسية الحيوية الوطنية والدولية. ثانياً، يجب أن نتخذ تدابير

الاعتبار المسائل الناشئة عن ثورة تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأود أن أركز الاهتمام على أهم النقاط الواردة في التقرير. والسمة الفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أنها تُستخدم بشكل متزايد في الهياكل الأساسية الحيوية، مما يخلق التعرض لأوجه ضعف جديدة ولأضرار محتملة. ونظراً للترابط المعقد في الاتصالات والإنترنت، فإن أي جهاز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يشكل مصدراً أو هدفاً لإساءة الاستخدام بطرق متزايدة المهارة. وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها يمكن استخدامها لأغراض مزدوجة، فالتكنولوجيات ذاتها التي تستخدم في عمليات التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال، يمكن أن تتحول إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين.

وهناك تقارير متزايدة حول قيام دول بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسائل لخوض الحروب والقيام بعمليات استخباراتية لأغراض سياسية. وهناك أخطار متزايدة من إمكانية قيام أفراد وجماعات ومنظمات، ولا سيما مجموعات إجرامية، باستخدام وسطاء من أجل تنفيذ هجمات عبر الاتصال الحاسوبي عن طريق استخدام أسماء لأشخاص آخرين. ولا يمكننا أن نتجاهل تكثيف المحاولات التي يقوم بها إرهابيون لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ عملياتهم الهدامة.

وتتوجس الدول، كذلك، من إمكانية التأثير على سلسلة إمداد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعطيلها بطرق تضر بالاستعمال الاعتيادي والأمن والموثوق به لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن تسريب مهام خبيثة ومستترة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه تقويض الثقة بالمنتجات والخدمات، وإضعاف الاطمئنان إلى التجارة وجلب الضرر على الأمن الوطني. ويوجد عامل آخر

الأمم المتحدة، لقد قدموا مساعدات جلييلة لعملنا. وأود أن أشكر شخصيا السيد إوين بوكانان ممثل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الذي قام بمهمة أمين الفريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كروتسكيك على مشاطرة أفكاره. وأود أن أطلب منه أن يبقى على المنصة، لأنني أنوي تعليق الجلسة كي يتسنى لنا مواصلة مناقشاتنا غير الرسمية لإتاحة الفرصة للممثلين لتوجيه لطرح ما يروونه ضروريا من أسئلة على ضيفنا.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن التدابير الأخرى لنزع السلاح والأمن الدولي.

أعطي الكلمة لممثل اليابان لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.43.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفدي أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

في أيار/مايو من هذا العام، ولأول مرة، قام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في وثيقته الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، بالتأكيد على أهمية التثقيف بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بوصفه وسيلة مفيدة وفعالة لتعزيز أهداف المعاهدة دعما لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقرر المؤتمر، في خطة عمله، تشجيع جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124).

لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار والحد من الأخطار بغية التصدي لآثار استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تبادل الآراء الوطنية بشأن استخدام تلك التكنولوجيا في الصراع. ثالثا، يجب أن تتبادل المعلومات بشأن التشريعات الوطنية واستراتيجيات الأمن الوطني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشأن التكنولوجيا والسياسات وأفضل الممارسات. رابعا، يجب أن نحدد التدابير لدعم بناء القدرات لأقل البلدان نموا في هذا المجال. وأخيرا، يجب أن نسعى إلى إمكانية بلورة مصطلحات وتعريفات مشتركة فيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٤.

ومن الأهمية بمكان أن تجري بلورة تلك الخطوات وأن تستكمل بتدابير جديدة، ويجب أن يستمر بشكل فعال تقييم مسألة صون أمن المعلومات على الصعيد الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، ولا سيما من جانب فريق الخبراء الحكوميين الذي سيعقد اجتماعه في عام ٢٠١٢ وفقا لمشروع القرار A/C.1/65/L.37، ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“. والهدف الرئيسي هو منع حدوث حلقة مفرغة أخرى في سباق التسلح على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحفظ الموارد لأغراض التنمية، وتجنب نشوء مصادر جديدة للصراع في المجال الدولي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري البالغ لجميع زملائي الخبراء في الفريق، الذين أظهروا أعلى مستوى ممكن من المهنية والروح البناءة وعلى نهجهم الإنساني للغاية تجاه الرئيس. وأود أيضا أن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الإسهامات التي قدمها مستشاراه وممثلاه، السيد جيمس لويس والسيدة كيرستن فيغنرد. وبالنيابة عن الفريق، أود أن أعرب عن امتناننا لقيادة وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة برمتها. وبغض النظر عن الانفجار البركاني الذي وقع هذا العام وإعادة بناء مجمع

الأسلحة النووية، وطلبت منهم أن ينقلوا تجاربهم المباشرة مع الآثار المأساوية لاستعمال الأسلحة النووية إلى العالم والأجيال الشابة.

ويسرني أن أقول إن أول فوج من هؤلاء المرشدين الخاصين قد أدلى بإفاداته في الشهر الماضي، عندما قام دبلوماسيون شباب ومسؤولون حكوميون من مختلف البلدان بزيارة هيروشيما وناغازاكي بإشراف برنامج الأمم المتحدة للزملات في مجال نزع السلاح.

وفي ورقة عمل مشتركة قدمناها مع جامعة الأمم المتحدة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، اقترحنا الشروع في حوار بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بين الحكومات والمجتمع المدني. وفي جهد لتحقيق ذلك الهدف، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح في سايتاما، اليابان، في آب/أغسطس وأتاح الفرصة لإجراء هذا الحوار. وهناك قامت المنظمات غير الحكومية الرئيسية والأكاديميون والدبلوماسيون والمعلمون والطلاب بالمشاركة وعرض أفكارهم من أجل تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح.

واليوم، أود أن أعلن أن اليابان وجامعة الأمم المتحدة ستستضيفان، في مارس/آذار ٢٠١١، منتدى عالمياً بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، على النحو المقترح في ورقة عملنا المشتركة. والهدف الرئيسي لهذا المنتدى هو تيسير إجراء المزيد من الحوار والتعاون بين المجتمع المدني والحكومات بخصوص هذا الموضوع.

وختاماً، أود أن أقول إن عالماً بدون أسلحة نووية لن يتحقق في عجلة. بل ستكون الرحلة طويلة وتتطلب إرادة ومثابرة وطاقة هائلة من شعوب وقادة العالم. ولا بد أن نحقق تفاهماً أوسع وأعمق لأهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في أذهان شعوب العالم. ولذلك، نحتاج إلى

وترحب اليابان بالوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وتشدد مرة أخرى على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وأود بصورة خاصة أن أعتنم هذه الفرصة لاسترعاء الانتباه إلى التوصية ٣١ الواردة في تقرير الأمين العام، التي تشجع الدول الأعضاء على إبلاغ إدارة شؤون نزع السلاح، التي هي الآن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات الأمين العام.

ومن دواعي الأسف، فإنه وفقاً لتقرير الأمين العام الأخير (A/65/160 (Add.1)) الذي يستعرض تنفيذ تلك التوصيات، لم يتم سوى خمسة بلدان، من بينها اليابان، بتقديم المعلومات ذات الصلة هذا العام. وهذه نتيجة مخيبة للآمال. ويشجع وفدي جميع الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الأمين العام وإبلاغ مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالخطوات التي اتخذتها.

وفي هذه الدورة للجمعية العامة، تعرض اليابان لمشروع قرار جديد بشأن نزع السلاح النووي، بعنوان "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" (A/C.1/65/L.43). ويتعين على العمل الموحد أيضاً أن يوظف الأمم المتحدة في تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في زيادة الوعي العام، وإيجاد أفكار وأدوات ابتكارية، وتقديم مدخلات مختلفة لمسؤولي الحكومة.

وفي إطار هذه الأنشطة، فإن اليابان، وبوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري، تواصل بصورة نشطة دعم الناجين من القصف الذري، الهيباكوشا، في إطلاع شعوب العالم على ما وقع لهم. ولتحقيق هذا الهدف، بدأت حكومة اليابان في الفترة الأخيرة في تعيين الهيباكوشا بصورة رسمية بوصفهم مرشدين خاصين من أجل عالم حال من

ونكرر أيضاً دعمنا لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، والذي يشتمل على تعهد دولي بتخصيص جزء من الموارد التي تتوفر من خلال نزع السلاح للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونأمل أن يحظى مشروع القرار [A/C.1/65/L.13](#) بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، الذي قدمته إندونيسيا للجنة الأولى باسم أعضاء حركة عدم الانحياز، بتأييد الوفود.

ويود وفدي أن يسلط الضوء على أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ الاتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فوجود أسلحة الدمار الشامل وتحسينها باستمرار يشكل واحداً من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وللتوازن البيئي الهش في كوكبنا، وللتنمية المستدامة للجميع بلا استثناء. وأي معاهدة دولية بشأن نزع السلاح النووي يجب أن تتضمن بالضرورة تدابير تستهدف حماية البيئة.

وما فتئت اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل الاتفاق الدولي الوحيد الذي يغطي التدمير الذي يمكن التحقق منه لهذا النوع من الأسلحة والمرافق التي تنتجها، إلى جانب أنها تتضمن تدابير لحماية البشر والبيئة؛ ومن هنا كانت الأهمية الفائقة لمبادئ وأساليب تدمير الأسلحة الكيميائية التي يجب أن تراعيها الدول الحائزة لهذه الأسلحة عند تدميرها.

إن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أساسي أيضاً لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي على كوكبنا. ومشروع البروتوكول الذي يستهدف تعزيز الاتفاقية، والذي كان موضوعاً للمفاوضات منذ سنوات، اشتمل على تدابير مقترحة لحماية البيئة في إطار تنفيذ الاتفاقية. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخلى عن تحقيق هذا الهدف.

كل هذا التركيز على التعليم والتوعية العامة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد غارسيا لوبيز - تريغو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤكد كوبا مرة أخرى أن السعي من أجل حلول تفاوضية في الساحة المتعددة الأطراف وضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية هو السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن الدوليين. ولهذا، نؤيد بقوة مشروع القرار [A/C.1/65/L.15](#) بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، المقدم من إندونيسيا في اللجنة الأولى باسم بلدان عدم الانحياز. لقد بينت الممارسة أن أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن تتحقق من خلال تدابير أحادية، ولا اتفاقات تفاوضية خارج الأطر المتعددة الأطراف المعترف بها دولياً، أو باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وفيما يتعلق بنزع السلاح والتنمية، تكرر كوبا أن هذين اثنان من التحديات الأساسية التي تواجه البشرية، لا سيما بالنظر إلى الطابع العالمي للأزمات الحادة التي نتعامل معها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والغذائية والبيئية وفي مجال الطاقة أيضاً. وبينما تتزحف الاقتصادات في شتى أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية، حتى الموت، ارتفع الإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالعام السابق، فبلغ ١,٠٥٣١ تريليون دولار. وخلال السنوات العشر الماضية، يعكس هذا التوجه الخطير زيادة بواقع أكثر من ٥٠ في المائة في الإنفاق على الأسلحة على مستوى العالم. وفي نفس الوقت، يُقتطع من ميزانيات البرامج الاجتماعية وبرامج التعليم والرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. وكوبا تشدد على اقتراحها بإنشاء صندوق تديره الأمم المتحدة يودع فيه نصف النفقات العسكرية الحالية على الأقل، بهدف تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المحتاجة.

واللاسلكية التقليدية وشبكة الإنترنت، فإننا نتوقع أن يتزايد اعتماد العالم على تكنولوجيا المعلومات.

ونحن ندرك جيداً أنه مع تنامي اعتمادنا هذا، تتزايد أيضاً المخاطر التي يتعرض لها أمننا المرتبط بذلك الاعتماد. فالكثير من الأنشطة الإنسانية يهدد العمل الموثوق به للشبكات الوطنية والعالمية وسلامة المعلومات التي تنقل من خلالها. والتهديدات من هذا القبيل تزداد تقدماً وخطورة وتتعدد مصادرها. ومعظمها يأتي من السلوك الإجرامي ويستهدف الأفراد والأعمال التجارية والحكومات على السواء. وبعض التهديدات ترعاه دول ويشمل أشكالاً تقليدية من أنشطة الدول ضد الدول والصراع في الفضاء الحاسوبي. وأياً ما كان مصدر التهديد الحاسوبي، فإن الدفاع في مواجهته أولوية أساسية للرئيس أوباما، رئيسي، الذي قال إننا نحتاج إلى استراتيجية للأمن الحاسوبي يجري تصميمها بحيث:

”تقرب بين الدول المتشابهة الفكر بشأن عدد كبير من المسائل، مثل المعايير التقنية والقواعد القانونية المقبولة فيما يتعلق بالولاية الإقليمية، والمسؤولية عن السيادة واستخدام القوة. والمعايير الدولية محورية الأهمية لإنشاء هياكل أساسية رقمية نابضة بالحياة... ومن خلال العمل مع شركاء دوليين فحسب، يمكن للولايات المتحدة معالجة هذه التحديات على النحو الأمثل، إلى جانب تعزيز الأمن الحاسوبي، وجني فوائد العصر الرقمي كاملة“.

ونتيجة لذلك، وجه الرئيس أوباما تنفيذ استراتيجية داخلية شاملة إلى معالجة ثغراتنا الحاسوبية. إلا أنه فعل ذلك بإدراك واضح لأنه أياً ما كانت الخطوات الوطنية التي قد تتخذها الولايات المتحدة داخلياً للدفاع عن شبكاتها

في الختام، أود أن أتطرق إلى مشروع القرار A/C.1/65/L.19 بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، الذي قدمته إندونيسيا باسم الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ويتناول مسألة هي شاغل مشروع للمجتمع الدولي. وعلى المستوى الدولي، أعرب العديد من البلدان والمنظمات عن قلقها البالغ حيال آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. والدراسات الأولية التي أجرتها وكالات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية، توضح الحاجة إلى مواصلة البحث فيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل على الصحة والتنمية المترتبة على استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. ونأمل أن يحظى مشروع القرار، الذي سيتمكن من متابعة هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة، بتأييد الدول الأعضاء.

السيدة كيندي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): يتضمن جدول أعمالنا بعضاً من أصعب المشاكل في عصرنا، والتحديات التي نواجهها في مجال أمن الفضاء الحاسوبي تحتل مكانها بين تلك المشاكل بجدارة. وتكنولوجيا المعلومات أصبحت ذات أهمية أساسية في تطور الدول كافة، وهي تسهم إسهاماً مهماً في الوظائف الأساسية في حياتنا اليومية، وفي التجارة وتوفير البضائع والخدمات، وفي البحث والإبداع. وتكنولوجيا المعلومات تنهض بالتنمية الاقتصادية من خلال فتح إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة وتيسير تنظيم المساعدة الإنسانية وتقديمها، وتدعم عمل الهياكل الأساسية في المجالات المدنية والسلامة العامة والأمن الوطني على نحو متزايد. كما أنها غدت أداة رئيسية لضمان التدفق الحر للمعلومات بين الأفراد والمنظمات والحكومات بطرق لم يكن الكثير منا يتخيلها قبل بضع سنوات. ومع تلاقي شبكات الاتصالات السلكية

المعلوماتية، فإن تكافلنا عالمياً يعني أنها لن تحقق نجاحاً كاملاً على الأرجح بدون تعاون دولي فعال.

لقد كان من رأينا منذ فترة طويلة أن جهود الأمن الحاسوبي لكل دولة من الدول يجب أن تبذل على مستويين: على المستوى الوطني، حيث يتعين على كل الحكومات أن تجعل الأمن الحاسوبي أولوية وطنية، وعلى المستوى الدولي، حيث يتعين على كل الدول أن تتعاون في إطار نُهج مشتركة، أو تكاملية على الأقل، بشأن مسائل الأمن الحاسوبي عبر الوطنية. واستفادة من تجربتنا، اقترحت الولايات المتحدة في الجمعية العامة خلال العقد المنصرم خمسة قرارات بشأن التوعية بالأمن الحاسوبي، توجت في العام الماضي بالقرار ٦٤/٢١١، الذي يوفر للدول خريطة طريق لاستخدامها في تقييم ما أحرزته من تقدم في جهودها.

إننا لا نقلل من جسامه هذه المهمة بالنسبة لأي دولة، وما زلنا منخرطين في محاولة إيجاد الحلول الصحيحة بالنسبة لنا. ونحن ندرك التباين فيما بيننا جميعاً من حيث خبراتنا ودرجة مهارتنا التقنية في هذا المجال، وكذلك فيما يتعلق بمستوى الأولوية التي يمكن أن نوليها للأمن الحاسوبي على الصعيد الوطني. ولكننا نرى أن الجهود الوطنية شرط مسبق للجهود الدولية الفعالة.

إننا لا نقلل من جسامه هذه المهمة بالنسبة لأي دولة، وما زلنا منخرطين في محاولة إيجاد الحلول الصحيحة بالنسبة لنا. ونحن ندرك التباين فيما بيننا جميعاً من حيث خبراتنا ودرجة مهارتنا التقنية في هذا المجال، وكذلك فيما يتعلق بمستوى الأولوية التي يمكن أن نوليها للأمن الحاسوبي على الصعيد الوطني. ولكننا نرى أن الجهود الوطنية شرط مسبق للجهود الدولية الفعالة.

وَأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت خلال المناقشات الخطوة الهامة المتمثلة في التأكيد الرسمي على رأيها بأن مبادئ القانون الدولي القائمة، وبالتحديد قانون الصراع المسلح، تشكل الإطار المناسب لتحديد وتحليل أحكام وقواعد السلوك التي يجب أن تحكم استخدام الفضاء الحاسوبي فيما يتعلق بالأعمال العدائية، على النحو الذي تحكم به استخدام القوة الحركية.

وَأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت خلال المناقشات الخطوة الهامة المتمثلة في التأكيد الرسمي على رأيها بأن مبادئ القانون الدولي القائمة، وبالتحديد قانون الصراع المسلح، تشكل الإطار المناسب لتحديد وتحليل أحكام وقواعد السلوك التي يجب أن تحكم استخدام الفضاء الحاسوبي فيما يتعلق بالأعمال العدائية، على النحو الذي تحكم به استخدام القوة الحركية.

وَأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت خلال المناقشات الخطوة الهامة المتمثلة في التأكيد الرسمي على رأيها بأن مبادئ القانون الدولي القائمة، وبالتحديد قانون الصراع المسلح، تشكل الإطار المناسب لتحديد وتحليل أحكام وقواعد السلوك التي يجب أن تحكم استخدام الفضاء الحاسوبي فيما يتعلق بالأعمال العدائية، على النحو الذي تحكم به استخدام القوة الحركية.

وَأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت خلال المناقشات الخطوة الهامة المتمثلة في التأكيد الرسمي على رأيها بأن مبادئ القانون الدولي القائمة، وبالتحديد قانون الصراع المسلح، تشكل الإطار المناسب لتحديد وتحليل أحكام وقواعد السلوك التي يجب أن تحكم استخدام الفضاء الحاسوبي فيما يتعلق بالأعمال العدائية، على النحو الذي تحكم به استخدام القوة الحركية.

واقتصادية ولأغراض أخرى. كما أن هناك تهديدا يتمثل بنشوب حروب معلومات واسعة النطاق ومواجهات بين دولتين أو أكثر.

ورغبة من رئيس روسيا في تيسير تعزيز فهم التهديدات على أمن المعلومات والبحث عن طرق مشتركة لمكافحتها، فإنه قدم في عام ١٩٩٨ مبادرة تناول مسألة كفالة أمن المعلومات على المستوى الدولي. وعلى مدى العقد الماضي اتخذت الجمعية العامة بشكل متكرر - بتوافق الآراء تقريرا - قرارا اشتركت روسيا في تقديمه بعنوان "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". إننا نود أن نعرب عن شكرنا على دعم قرارنا في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وفي هذا العام، تعرض روسيا بجمعية ٣١ من البلدان المشاركة في الصياغة حتى الآن مشروع قرار منقح بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/C.1/65/L.37). وقد صيغ مشروع القرار على أساس القرار ٢٥/٦٤ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وهو يتضمن بشكل أساسي تحسينات تحريرية على الصيغة السابقة. والعنصر الرئيسي الجديد هو الاقتراح بعقد اجتماع لفريق خبراء حكوميين جديد معني بأمن المعلومات في عام ٢٠١٢، وذلك لمواصلة دراسة التهديدات الماثلة والمحتملة في مجال أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لتلك التهديدات، بالإضافة إلى المفاهيم الدولية ذات الصلة التي ترمي إلى تعزيز أمن أنظمة المعلومات والاتصالات العالمية.

ومن المهم بصفة خاصة المحافظة على الزخم الإيجابي للغاية الذي حققه فريق الخبراء الحكوميين السابق المنشأ عملا بالقرار ٢٥/٦٤. وكما تعلم اللجنة، نجح الفريق بإرساء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار (A/C.1/65/L.37).

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا للتو إلى بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي أشار به إلى أهمية أمن المعلومات. واستمعنا قبل ذلك بقليل إلى رئيس فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة.

وبالفعل، نشأت مشكلة صون المعلومات والأمن الدوليين نتيجة للاختراق غير المسبوق في تطوير واستحداث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مجال عمليا من مجالات شؤون المجتمع والدولة. إن السمة الخاصة لهذه التهديدات الناشئة للاستقرار والأمن الدوليين تتميز بحقيقة أننا، بالنظر إلى الاستخدام العدائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاستخدام العسكري، لسنا بصدد أسلحة بالمعنى التقليدي للمصطلح، لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات استخدامات مدنية وتطبيقات مزدوجة الاستخدام.

بيد أن نتائج تطبيقاتها العدائية في عهد الحوسبة العالمية يمكن مقارنتها من حيث نطاقها مع الضرر الناجم عن استخدام الأسلحة التقليدية أو حتى أسلحة الدمار الشامل. والسمة الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذا ما تم استخدامها لأغراض عدائية، تتجلى في حقيقة أنها متاحة للاستخدام، وفي حالات كثيرة يمكن استخدامها بطريقة سرية بذريعة التطبيقات السلمية، وهي قابلة للتطبيقات العابرة للحدود بتكلفة منخفضة وبطريقة فعالة. ولا يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب أفراد مجرمين فحسب، بل أيضا من جانب جماعات إجرامية ومنظمات إرهابية ومتطرفة، وكذلك من جانب دول تستخدمها لأغراض عدائية، سياسية وعسكرية

السيدة ادامسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلق بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين عملاً بحق الرد في هذه الجلسة. ترفض حكومة المملكة المتحدة توصيف مسألة السيادة التي أثّرت لدى ممارسة الأرجنتين حقها في الرد. ليس لدى المملكة المتحدة شك في سيادتها على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

ويستند موقفنا بشأن السيادة على جزر فوكلاند إلى مبدأ تقرير المصير، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن تكون هناك أي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يجرى وقت يرغب فيه سكان جزر فوكلاند في ذلك. وقد أوضح سكان جزر فوكلاند بانتظام أنهم لا يرغبون في أن يفقدوا السيادة البريطانية أو أن يحصلوا على الاستقلال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سوريا لممارسة حق الرد.

السيد حلاق (سوريا): تحاصر القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها الرئيسية، على مدى عقود - وهي تعد بالمئات - إسرائيل وسياساتها الاحتلالية الخارجة عن القانون. وتشكل هذه الترسنة الهائلة من القرارات الدولية التي لا مثيل لها في حوليات التاريخ الإنساني القانوني تشخيصاً حقيقياً لمدى الإجماع العالمي ضد سلوك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وقد ساهمت اللجنة الأولى، كما هو معروف، على مدى سنين طويلة، في فضح وتعرية التجاوزات الإسرائيلية في الحقلين التقليدي والنووي.

ولم يعد سراً على أحد حجم الانخراط الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي في مضمار تجارة الأسلحة التقليدية، حيث أن مراكز الأبحاث المتخصصة تشير إلى أن إسرائيل

بعض الأسس البالغة الأهمية، بما في ذلك قيامة للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة بإعداد واعتماد مشروع تقرير يتوافق الآراء بشأن مشكلة كفالة أمن المعلومات والذي حدد خطوات محددة في هذا الاتجاه.

إننا نشكر جميع من اشتركوا حتى الآن في تقديم مشروع القرار. ونظراً لأهمية الموضوع وصلته الوثيقة، ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار إلى النظر في إمكانية الانضمام إلى قائمة المقدمين. إننا نعول على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في العام الماضي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في قائمتنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثلي لبنان في ممارسة حق الرد.

السيد زيادة (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول، رداً على الوفد الإسرائيلي، إن وجود المقاومة في لبنان هو أولاً وقبل كل شيء نتيجة لاحتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية وانتهاكاتها المستمرة لسلامة الأراضي اللبنانية براً وبحراً وجواً. وفي هذا الصدد، نطلب من إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر إلى الخط الأزرق، وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على دفع تعويضات عن جميع الخسائر التي لحقت بالأراضي اللبنانية نتيجة لاعتداءاتها وأن تقدم الخرائط التي تبين مواقع جميع الألغام الأرضية التي زرعتها والذخائر العنقودية التي ألقتها خلال احتلالها وعدوانها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة عملاً بحق الرد.

أكتفي بهذا القدر من التعليق، مشيراً إلى أن بالإمكان الحديث عن سلوك إسرائيل غير القانوني على مدى شهور وسنين بدون توقف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو لعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.39.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يسر ترينيداد وتوباغو أن تقدم إلى اللجنة الوثيقة A/C.1/65/L.39، التي تتضمن مشروع قرار معنوناً "المرأة ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار"، لكي تنظر فيها.

لقد أعلنت الاونورابل السيدة كاملا بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو، أننا نعتزم إطلاق هذه المبادرة خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة (انظر A/65/PV.20). وفي ذلك الوقت، تكلمت رئيسة الوزراء عن أهمية مساهمة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يسلم بأنه لن يكون هناك سلام وأمن مستدامين بدون مشاركة المرأة. وتكلمت رئيسة الوزراء أيضاً عن التزام ترينيداد وتوباغو الثنائي بالنهوض بمجدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن والنهوض بالمرأة. لقد نشأ مشروع القرار الذي عرضناه اليوم عن ذلك الالتزام الثنائي ووحدة هذين المبدأين.

وتسعى ترينيداد وتوباغو بتقديمها مشروع القرار إلى اللجنة الأولى إلى الاستفادة من الأساس الذي أرساه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق توسيع نطاق فهم دور المرأة في تحقيق السلام المستدام والتسليم بقيمة إسهاماتها في هذا المجال المهم. نرى أنه بعد ٦٤ دورة للجمعية العامة، فإن الاعتراف بأن كل الإجراءات التي تتخذ لتعزيز نزع السلاح ستستفيد من مشاركة الرجال والنساء على حد سواء، ليس

تشغل المرتبة الرابعة عالمياً في تجارة الأسلحة. إنه حقاً لأمر معيب أن تنبري إسرائيل لاقتحام الآخرين بدلاً من أن تعتذر للمجتمع الدولي عن إلقاء الطيران الإسرائيلي لملايين القنابل العنقودية على جنوب لبنان في نفس اليوم الذي أصدر فيه مجلس الأمن قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) القاضي بوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦. إنه حقاً لأمر معيب أن يتناسى ممثل إسرائيل أن حكومته ما زالت ترفض تسليم خرائط الألغام والقنابل العنقودية التي زرعتها في جنوب لبنان، حتى الآن، بالرغم من عشرات القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وبالرغم من ذكر تلك الحقيقة صراحة في تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وممثلي الأمين العام في لبنان. ومن المعروف أن المئات من المدنيين أزهقت أرواحهم بفعل هذه الأسلحة الإجرامية المحرمة دولياً.

وتنسحب المسألة نفسها على الألغام الإسرائيلية المزروعة في الجولان السوري المحتل، التي أدى انفجارها منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي له في حزيران/يونيه ١٩٦٧ إلى قتل وجرح المئات من المدنيين السوريين، لا سيما الأطفال منهم الذين بلغ عددهم حتى الآن حوالي ٢٢٠ طفلاً.

هذا بالنسبة لمنطقتنا. أما بالنسبة لخارجها، فمن المعروف أيضاً أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم، وبالأخص غير الشرعية منها، هم ضباط إسرائيليون متعاقدون يعملون لحساب شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية. ومن الواضح أن أقوال ممثل إسرائيل أمام هذه اللجنة لا تنطبق على أفعال حكوماته إذ إن انخراط إسرائيل المثبت دولياً في تجارة الأسلحة غير المشروعة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولية ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم. لا بل إن الأمر وصل إلى حد تنظيم عصابات دولية يقودها بعض الحاخامات الإسرائيليين لتأمين الاتجار بأعضاء الأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى

آخر متكلم في ممارسة حق الرد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

له ما يبرره فحسب، بل وتأخر أكثر من اللازم. ونعتقد أن المناقشات في اللجنة الأولى ستستفيد من هذا النهج الأكثر شمولاً ونحن نسعى إلى اعتماد تدابير تهدف إلى تعزيز نزع السلاح والنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء تركيز الأمم المتحدة مجدداً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل أعمالها الموضوعية، فإن هذه المبادرة ما كان لتوقيتها أن يجيء في وقت أنسب من ذلك. وبناء عليه، ورغم أن الوثيقة [A/C.1/65/L.39](#)، ترتبط ببعض جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلا أنه لا بد من تمييزها عن ذلك القرار. وليس في نيتنا استغلال أو ازدواجية أو استبدال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - لأنه لا يمكن أن نفعل ذلك - بل أننا نسعى إلى بلورة جانب معين منه بالطريقة التي أوجزتها.

وتتوقع ترينيداد وتوباغو من مشروع قرار من هذا النوع أن يحظى بتأييد جميع الوفود بسبب تشديده الخاص. وفي هذا الصدد، وسعياً للحصول على أوسع قدر من الآراء بشكل عام فإن وفد ترينيداد وتوباغو عقد حتى الآن جولتين من المشاورات غير الرسمية وعقد العديد من الاجتماعات الثنائية والتي تمت قبل وبعد تقديم مشروع القرار إلى الأمانة العامة. والوثيقة [A/C.1/65/L.39](#) نتاج تلك المشاورات.

لقد أخذنا في الحسبان الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وسوف نسعى إلى دمج تلك الآراء في نص منقح آخر. بيد أننا نود أن نشدد على أن الوثيقة [A/C.1/65/L.39](#)، بالمقارنة مع المشروع الأصلي الذي وزع وهو نص توافقي. وهذا يدل على انفتاحنا وتفهمنا ومرونتنا ونعمل على تحقيق اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وعلى الرغم من بساطة المشروع الحالي المعروض على اللجنة، سوف تواصل ترينيداد وتوباغو زيادة انفتاحها على المزيد من المقترحات الرامية إلى تحسين النص لتحقيق ما نراه هدفاً نبيلًا.